العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الغربية الأوروبية

قراءة في التحولات التاريخية

ليلى حمدان

مركز وصل للبحوث والدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الغربية الأوروبية: قراءة في التحولات التاريخية

ليلى حمدان

مركز وصل للبحوث والدراسات

الفهرس

المقدمة 8
تحديد موضوع الدراسة وأهميته 9
أسباب اختيار العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كمحور رئيسي..... 10
أهداف الدراسة 11
منهجية الدراسة..... 12
الفصل الأول: الجذور التاريخية للعلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا 13
الحقبة الاستعمارية وما بعدها 14
الاستقلال الأمريكي وأثره على العلاقات مع أوروبا..... 14
التحالفات الأولية والعداوات المبكرة..... 16
القرن التاسع عشر وبدايات النفوذ العالمي الأمريكي 18
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا..... 18
العلاقات الاقتصادية والتجارية..... 20
الفصل الثاني: الحروب العالمية والتحول إلى شراكة استراتيجية..... 22
1.الحرب العالمية الأولى ودور الولايات المتحدة في أوروبا..... 22
2.الحرب العالمية الثانية وبداية التحالف العسكري..... 23
3.التحولات بعد الحرب: الحرب الباردة والشراكة الاستراتيجية..... 26
الفصل الثالث: العلاقة الاقتصادية والسياسية في عصر ما بعد الحرب الباردة..... 28
العولمة والتجارة الحرة..... 28
الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية 29
التحديات المشتركة..... 30
"الإرهاب الدولي"..... 30
التغير المناخي 30

السياسات الدفاعية وتقاسم الأعباء 31
الخلافات حول الملفات الدولية الكبرى 31
التوجهات السياسية الجديدة 33
صعود التيارات الشعبوية في أوروبا 33
إعادة تقييم أوروبا لدورها المستقل 33
تحدي القوى الصاعدة 34
الفصل الرابع: قراءة مسار التحولات التاريخية في العلاقات الأمريكية-الأوروبية 36
1.الاستمرارية والتغير في التحالفات العسكرية 37
2.التحولات الاقتصادية وتأثيرها على السياسات المشتركة 38
3.التحولات الثقافية والاجتماعية بين القارتين 40
الأيديولوجيا: وحدة المرجعية واختلاف التأويل 42
التحديات المعاصرة: الشعبوية وأزمة الهوية 42
4. استخلاص القوانين العامة للعلاقات الأمريكية-الأوروبية عبر الزمن 43
الجانب العقدي والديني (البعد القيمي في تشكيل الرؤية السياسية) 46
الفصل الخامس: العلاقات الأمريكية-الأوروبية في حقبة ترامب 49
السياسة الخارجية الأمريكية "أمريكا أولًا" والتحول عن التعددية الأطرافية 51
مفهوم "أمريكا أولًا": من القيادة الدولية إلى الحمائية والمصالح القومية الضيقة 51
من التعددية إلى الأحادية المشروطة 52
الحمائية الاقتصادية كامتداد للعقيدة السياسية 52
أثر التحول على أوروبا والنظام الدولي 53
الانسحاب من الاتفاقيات الدولية: تفكيك الالتزام الأمريكي بالنظام متعدد الأطراف 54
الدلالة الاستراتيجية لهذه الانسحابات 57
الخلافات الاقتصادية والتجارية (الحرب التجارية الباردة) 58
الدلالة العامة للتوترات الاقتصادية 59

التهديد بقطاع السيارات والنزاعات التجارية والمالية 61
الدلالة العامة للتحولات الاقتصادية 62
الجانب العسكري والأمني (أزمة الثقة في الناتو) 64
الدلالة العامة لأزمة الناتو 66
التحديات الدبلوماسية والسياسية 68
الدلالة العامة للتحولات الدبلوماسية 70
الفصل السادس: نحو شراكة متكافئة: العلاقات الأمريكية الأوروبية (2021-2026) 72
ترميم التحالف وإعادة إحياء التعددية (2021-2024) 72
آفاق الشراكة الكبرى والاستقرار التجاري (2025-2026) 73
الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في ظل "الشراكة المتكافئة" 74
الفصل السابع: تقييم العلاقة الأمريكية الأوروبية الغربية في حرب إيران (2026) 75
طبيعة العلاقة وتطورها: من التحالف الاستراتيجي إلى التوجس المشروط 75
تباين المواقف الأوروبية وتفكك وحدة القرار الأطلسي 76
قراءة في مواقف الأطراف الرئيسية 77
الموقف الإسباني: نموذج المعارضة الصريحة 77
الموقف البريطاني: نموذج الدعم الدفاعي المتردد 77
الموقف الفرنسي والألماني: براغماتية حذرة وقلق استراتيجي 78
نقاط الخلاف الجوهرية وأثرها على تماسك الناتو 79
الفصل الثامن: الإرث والتأثير على العلاقات المستقبلية 81
من صدمة ترامب إلى إعادة صياغة الشراكة الأطلسية 81
الدلالة التاريخية للإرث الترامبي 83
تغير النظرة لأمريكا من "حليف لا غنى عنه" إلى "شريك غير مضمون" 85
الانعكاسات طويلة الأمد 85
الدلالة العامة للتحول 87

مسار متحول لشراكة صنعت النظام الدولي الحديث..... 91
تقييم حالة العلاقات الحالية ومستقبل التحالف..... 94
شراكة استراتيجية بين الاستمرارية وإعادة التشكيل..... 94
مستقبل التحالف الأطلسي 95
توصيات..... 96
الخاتمة 99
الملاحق..... 100
الجداول الزمنية للعلاقات الأمريكية-الأوروبية..... 100
خرائط التحالفات والتجارة 101
تقرير تحليلي: الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في أزمة إيران 2026..... 103
المراجع..... 106

المقدمة

تُمثّل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأوروبية أحد الأعمدة المركزية في بنية النظام الدولي الحديث، لما تنطوي عليه من تأثير بالغ في تشكيل التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية على المستوى العالمي. ولم تكن هذه العلاقة مجرد تفاعل عابر بين قوى كبرى، بل تشكّلت عبر مسار تاريخي طويل من التشابك والتداخل، تخللته مراحل من التنافس والتكامل، والصراع والتحالف، بما يعكس طبيعة التحولات العميقة التي عرفها العالم منذ نشأة الدولة الحديثة وحتى اللحظة الراهنة.

فمنذ الروابط الاستعمارية الأولى التي ربطت "العالم الجديد" بجذوره الأوروبية، مرورًا بالتحولات الكبرى التي فرضتها الحربان العالميتان، ثم تشكّل التحالف الغربي في سياق الحرب الباردة، وصولًا إلى مرحلة ما بعد انهيار القطبية الثنائية، ظلت هذه العلاقة في حالة إعادة تشكّل مستمرة، تستجيب لتغير موازين القوى وتبدّل أولويات الفاعلين الدوليين.

تحديد موضوع الدراسة وأهميته

تنطلق هذه الدراسة من محاولة تحليل وفهم العلاقة المركّبة بين الولايات المتحدة والدول الغربية الأوروبية، بوصفها علاقة ديناميكية تتجاوز حدود التحالف التقليدي، لتشمل أبعادًا استراتيجية واقتصادية وثقافية متشابكة. وتركّز الدراسة على تتبّع مسار التحولات التاريخية لهذه العلاقة، واستكشاف محدداتها، وآليات تطورها، وأنماط الاستمرارية والتغير التي تحكمها.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون هذه العلاقة شكّلت، ولا تزال، حجر الزاوية في النظام الدولي الليبرالي الذي تبلور عقب الحرب العالمية الثانية، والقائم على شبكة معقدة من المؤسسات والتحالفات، وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى جانب منظومات التعاون الاقتصادي والتجاري العابرة للأطلسي.

كما أن فهم هذه العلاقة وتحولاتها لم يعد ترفًا معرفيًا، بل ضرورة تحليلية لفهم اتجاهات النظام الدولي في مرحلته الراهنة، خاصة في ظل بروز تحولات عميقة، من بينها صعود قوى دولية منافسة، وتنامي النزعات الاستقلالية داخل أوروبا، وتزايد الضغوط المرتبطة بالأزمات الاقتصادية المتكررة، فضلًا عن التحديات العابرة للحدود كالتغير المناخي والأمن الدولي.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم قراءة تفسيرية معمّقة لمسار هذه العلاقة، بما يمكّن من استشراف مآلاتها المستقبلية، وفهم موقعها ضمن التحولات الكبرى التي يشهدها النظام العالمي.

أسباب اختيار العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كمحور رئيسي

يستند اختيار العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الغربية الأوروبية كمحور رئيسي لهذه الدراسة إلى جملة من الاعتبارات المنهجية والاستراتيجية العميقة.

أولًا، تمثل هذه العلاقة أحد أكثر نماذج التحالفات الدولية تماسكًا واستمرارية في التاريخ المعاصر، حيث لم تُبنَ فقط على تقاطعات المصالح الآنية، بل تأسست كذلك على منظومة من القيم المشتركة، وفي مقدمتها الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق، واحترام القانون الدولي، مما منحها طابعًا بنيويًا يتجاوز الطابع الظرفي للتحالفات التقليدية.

ثانيًا، اتسمت هذه العلاقة بطابع ديناميكي مركّب، إذ عرفت فترات من الانسجام العميق والتكامل الاستراتيجي، كما شهدت في المقابل لحظات من التوتر والتباين في الرؤى، سواء في القضايا الأمنية أو الاقتصادية أو حتى في مقاربات إدارة الأزمات الدولية. وهذا التداخل بين التوافق والاختلاف يجعلها حالة تحليلية ثرية، قادرة على كشف طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة وحدودها.

ثالثًا، لا تزال هذه العلاقة تحتفظ بثقلها الحاسم في توجيه مسارات السياسة الدولية، حيث تشكّل التفاعلات العابرة للأطلسي عاملًا مؤثرًا في قضايا الأمن والدفاع، والتجارة العالمية، والحوكمة الاقتصادية، فضلًا عن التأثير الثقافي المتبادل الذي يسهم في تشكيل الوعي العالمي وأنماط القيم السائدة.

وعليه، فإن دراسة هذه العلاقة لا تقتصر على فهم تاريخ تحالف بعينه، بل تمتد إلى تحليل أحد المفاتيح التفسيرية الأساسية لفهم بنية النظام الدولي ذاته.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المتكاملة، التي يمكن إجمالها في ما يلي:

1. **تحليل التحولات التاريخية**: تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مع تحديد العوامل الحاسمة التي أسهمت في تشكيل هذه التحولات، بما في ذلك التحولات الجيوسياسية، والتطورات التكنولوجية، والتحولات الأيديولوجية .
2. **استكشاف أنماط الاستمرارية والتغير**: الوقوف على عناصر الاستمرارية التي حافظت على تماسك العلاقة، مثل الالتزام بالقيم السياسية والاقتصادية المشتركة، وفي المقابل تحليل مظاهر التغير التي طالت السياسات الخارجية، والبُنى الاقتصادية، وأنماط التفاعل الثقافي بين الطرفين .
3. **تحليل أثر الأحداث الدولية الكبرى**: دراسة تأثير المحطات المفصلية في التاريخ العالمي – كالحربين العالميتين، والحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر- في إعادة تشكيل طبيعة العلاقة ومساراتها الاستراتيجية .
4. **استشراف المسارات المستقبلية**: محاولة بناء تصور تحليلي لمستقبل العلاقة في ضوء التحولات الراهنة في النظام الدولي، بما في ذلك صعود قوى جديدة، وتزايد النزعات الاستقلالية الأوروبية، وتحديات العولمة المعاصرة .

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية متعددة الأبعاد، تدمج بين أدوات تحليلية مختلفة، بهدف تقديم قراءة شاملة ومتكاملة للعلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وتشمل هذه المنهجية ما يلي:

1. **التحليل التاريخي**: لتتبع تطور العلاقة عبر مراحلها الزمنية المختلفة، ورصد نقاط التحول الكبرى، وفهم السياقات التاريخية التي أسهمت في تشكيلها .
2. **التحليل الوثائقي:** من خلال فحص الوثائق الرسمية، والاتفاقيات الدولية، والخطابات السياسية، والمراسلات الدبلوماسية، بما يتيح فهمًا أعمق لآليات صنع القرار وتوجهات السياسات .
3. **التحليل المقارن:** لمقارنة مواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية تجاه قضايا محددة، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في الرؤى والاستراتيجيات .
4. **التحليل التكاملي بين السياسة والاقتصاد**: عبر الربط بين التحولات السياسية والتغيرات في بنية الاقتصاد الدولي، بهدف تفسير الكيفية التي تؤثر بها المصالح الاقتصادية في صياغة القرارات السياسية، وإعادة تشكيل العلاقات عبر الأطلسي.

الفصل الأول: الجذور التاريخية للعلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا

تُشكّل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية أحد المرتكزات الأساسية لفهم تشكّل النظام الدولي الحديث، إذ لم تكن هذه العلاقة مجرد تفاعل بين طرفين جغرافيين، بل مسارًا تاريخيًا معقدًا تشابكت فيه عناصر القوة والصراع، والتعاون والتنافس، عبر مراحل متعاقبة من التحولات العميقة.

وقد مرّت هذه العلاقة منذ نشأة الولايات المتحدة بمسارات متباينة، بدأت من رحم التجربة الاستعمارية الأوروبية، ثم تحولت مع الاستقلال إلى علاقة يعاد تعريفها على أسس جديدة من السيادة والمصالح، قبل أن تتطور تدريجيًا نحو بروز الولايات المتحدة كفاعل مستقل يسعى لإعادة تشكيل موقعه في موازين القوى الدولية.

يهدف هذا الفصل إلى تتبّع الجذور التاريخية لهذه العلاقة، من خلال تحليل السياقات التي نشأت فيها، واستكشاف العوامل التي أسهمت في تشكيل ملامحها الأولى، بدءًا من الحقبة الاستعمارية، مرورًا بلحظة الاستقلال الأمريكي وتداعياتها، وصولًا إلى إرهاصات صعود النفوذ الأمريكي خلال القرن التاسع عشر.

الحقبة الاستعمارية وما بعدها

الاستقلال الأمريكي وأثره على العلاقات مع أوروبا

مثّل إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن التاج البريطاني عام 1776 لحظة مفصلية أعادت تشكيل طبيعة العلاقات عبر الأطلسي، ليس فقط بوصفه حدثًا سياسيًا داخليًا، بل باعتباره تحولًا جيواستراتيجيًا أعاد رسم موازين القوى بين القوى الأوروبية نفسها.

فقد شكّل هذا الاستقلال تحديًا مباشرًا للهيمنة البريطانية، وفتح المجال أمام قوى أوروبية منافسة، وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا، لإعادة تموضعها في الساحة الدولية عبر دعم الكيان الأمريكي الناشئ. وفي هذا السياق، لم يكن التحالف الأمريكي-الفرنسي عام 1778 مجرد اتفاق عابر، بل كان ركيزة حاسمة في ترجيح كفة الاستقلال، من خلال ما وفره من دعم عسكري ومالي مكّن المستعمرات من مواجهة القوة البريطانية.

غير أن الاستقلال لم يُنهِ ارتباط الولايات المتحدة بأوروبا، بل أعاد تشكيله في صورة أكثر تعقيدًا، حيث وجدت الجمهورية الأمريكية الناشئة نفسها أمام تحدٍ استراتيجي يتمثل في صياغة سياسة خارجية متوازنة تحافظ على استقلالها السياسي دون الانعزال عن مراكز القوة العالمية.

وفي هذا الإطار، برز انقسام فكري وسياسي عميق داخل النخبة الأمريكية، عكس اختلاف الرؤى حول طبيعة العلاقة مع أوروبا. فقد دعا التيار الفيدرالي، بقيادة ألكسندر هاميلتون، إلى توثيق الروابط الاقتصادية مع بريطانيا، انطلاقًا من اعتبارات براغماتية ترتبط بتعزيز الاستقرار الاقتصادي وبناء الدولة. في المقابل، تبنّى التيار الجيفرسوني، بقيادة توماس جيفرسون، موقفًا أكثر تعاطفًا مع فرنسا الثورية، مستندًا إلى اعتبارات أيديولوجية تقوم على دعم القيم الجمهورية والتحرر من الإرث الملكي الأوروبي.

ولم يكن هذا الانقسام مجـرد خـلاف في التوجهـات الخارجيـة، بـل أسـهم في بلـورة ملامح الحياة السياسية الأمريكية المبكرة، وشكّل أحد الأسس التي قامت عليهـا أولـى التشكيلات الحزبية في الولايات المتحدة، مما يعكس مدى الترابط بين البعد الخارجي والداخلي في تشكّل الدولة الأمريكية.

التحالفات الأولية والعداوات المبكرة

اتسمت السنوات الأولى للجمهورية الأمريكية بحالة من السيولة الاستراتيجية والتقلّب في علاقاتها مع القوى الأوروبية، حيث لم تكن الدولة الناشئة قد استقرت بعد على نمط واضح في سياستها الخارجية، بل كانت تتحرك ضمن بيئة دولية معقدة تفرض عليها موازنة دقيقة بين ضرورات البقاء ومقتضيات الاستقلال.

ففي الوقت الذي كان فيه التحالف مع فرنسا عاملًا حاسمًا في تحقيق الاستقلال، لم يلبث هذا التحالف أن دخل مرحلة من التوتر الحاد في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة تضارب المصالح واختلاف الأولويات، مما أفضى إلى ما عُرف بـ"شبه الحرب" البحرية غير المعلنة بين الطرفين (1798–1800). وقد عكست هذه المواجهة المبكرة هشاشة التحالفات القائمة على الضرورة، وحدودها عندما تتغير السياقات السياسية.

في خضم هذه التحديات، سعت القيادة الأمريكية إلى بلورة مقاربة أكثر حذرًا واستقلالية في إدارة علاقاتها الخارجية. فجاء إعلان الرئيس جورج واشنطن لسياسة الحياد عام 1793 بمثابة محاولة واعية لتجنيب الدولة الوليدة الانخراط في صراعات القوى الأوروبية، خاصة في ظل تصاعد النزاعات الناتجة عن الثورة الفرنسية. وتكرّس هذا التوجه بشكل أوضح في خطابه الوداعي عام 1796، حيث حذّر من الانزلاق في "تحالفات متشابكة" قد تقوّض استقلال القرار الأمريكي، مؤسسًا بذلك أحد المبادئ المبكرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

وفي السياق ذاته، مثّلت الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الولايات المتحدة في تلك المرحلة أدوات عملية لترسيخ هذا التوازن الحذر. فقد هدفت معاهدة جاي مع بريطانيا عام 1794 إلى تسوية القضايا العالقة منذ حرب الاستقلال، وضمان استقرار العلاقات التجارية، رغم ما أثارته من جدل داخلي. كما جاءت معاهدة سان لورينزو مع إسبانيا عام 1795 لتعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية، من خلال تأمين حرية الملاحة في نهر المسيسيبي، وفتح منفذ حيوي للتجارة عبر ميناء نيو أورلينز.

وتكشف هذه المرحلة المبكرة عن سعي الولايات المتحدة إلى بناء سياسة خارجية قائمة على البراغماتية والتوازن، تتجنب الارتهان للتحالفات الدائمة، وتعمل في

الوقت ذاته على تأمين مصالحها الحيوية ضمن نظام دولي تهيمن عليه القوى الأوروبية. وهي ملامح ستظل حاضرة - بأشكال مختلفة- في تطور الدور الأمريكي لاحقًا.

القرن التاسع عشر وبدايات النفوذ العالمي الأمريكي

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا

شكّل القرن التاسع عشر مرحلة مفصلية في تطور السياسة الخارجية الأمريكية، حيث انتقلت الولايات المتحدة تدريجيًا من موقع الدولة الناشئة المنكفئة على ذاتها إلى فاعل إقليمي صاعد يسعى إلى تثبيت نفوذه وإعادة تعريف علاقته بالقوى الأوروبية. وقد تميزت هذه المرحلة ببلورة ملامح استقلال استراتيجي نسبي، يقوم على تقليص الاعتماد على أوروبا، وفي الوقت ذاته منع امتداد نفوذها إلى المجال الحيوي الأمريكي.

وفي هذا السياق، برز "مبدأ مونرو" الذي أعلنه الرئيس جيمس مونرو عام 1823 كتحول نوعي في الرؤية الأمريكية للعالم. إذ لم يكن هذا المبدأ مجرد إعلان سياسي مرحلي، بل تعبيرًا عن وعي متنامٍ بالذات الأمريكية وحدودها الاستراتيجية، حيث نصّ على أن القارتين الأمريكيتين لم تعودا مجالًا مفتوحًا للاستعمار الأوروبي، مقابل التزام الولايات المتحدة بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية.

ورغم أن القوى الأوروبية لم تُبدِ في البداية اكتراثًا كبيرًا بهذا المبدأ، إلا أنه اكتسب مع مرور الوقت طابعًا تأسيسيًا، ليصبح أحد أعمدة السياسة الخارجية الأمريكية، ومظلة فكرية لتوسيع النفوذ في نصف الكرة الغربي، تحت غطاء حماية الاستقلال ومنع التدخل الخارجي.

وقد تزامن هذا التحول مع سياق دولي موات، إذ أسهمت الحروب النابليونية في إضعاف القوى الاستعمارية الأوروبية واستنزاف قدراتها، مما أتاح للولايات المتحدة هامش حركة أوسع لتعزيز موقعها الإقليمي. وفي هذا الإطار، مثّل شراء إقليم لويزيانا من فرنسا عام 1803 نقطة انعطاف استراتيجية ضاعفت من المساحة الجغرافية للدولة، ومهّدت لامتدادها غربًا. كما جاء الاستحواذ على فلوريدا من إسبانيا بين عامي 1819 و1821 ليعزز هذا المسار التوسعي، ويؤكد قدرة الولايات المتحدة على توظيف التحولات الدولية لصالحها.

ولم يكن هذا التوسع مجرد تحرك جغرافي، بل استند إلى إطار فكري وأيديولوجي عُرف بـ"القدر المتجلي"، الذي صوّر التوسع غربًا بوصفه مهمة تاريخية وطبيعية للأمة الأمريكية. وقد أسهم هذا التصور في إضفاء شرعية على السياسات التوسعية، وربطها برؤية أوسع لدور الولايات المتحدة كقوة صاعدة تحمل رسالة حضارية وسياسية.

وبذلك، يكشف هذا القرن عن مرحلة تأسيسية في مسار الصعود الأمريكي، حيث تداخلت العوامل الجيوسياسية مع التصورات الأيديولوجية، لتنتج سياسة خارجية أكثر ثقة واستقلالًا، مهدت لاحقًا لتحول الولايات المتحدة إلى قوة ذات تأثير عالمي يتجاوز حدودها الإقليمية.

العلاقات الاقتصادية والتجارية

على الرغم من التوترات السياسية والتباينات الاستراتيجية التي ميّزت العلاقة بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، فإن البعد الاقتصادي ظل عنصرًا حاسمًا في ضبط إيقاع هذه العلاقة وتوجيه مساراتها. فقد شكّلت الروابط التجارية عبر الأطلسي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الأمريكي، وأسهمت في إدماج الولايات المتحدة تدريجيًا في شبكة الاقتصاد العالمي التي كانت أوروبا تتصدرها آنذاك.

فقد كانت الأسواق الأوروبية، وفي مقدمتها السوق البريطانية، الوجهة الرئيسية للصادرات الأمريكية، خاصة المنتجات الزراعية والمواد الخام، في حين اعتمدت الولايات المتحدة على الواردات الأوروبية لتلبية احتياجاتها الصناعية والتقنية. هذا الاعتماد المتبادل صنع نوعًا من التوازن العملي، جعل المصالح الاقتصادية في كثير من الأحيان تتجاوز حدة الخلافات السياسية، وتفرض نوعًا من البراغماتية في إدارة العلاقات.

حتى في أوقات النزاع، كما في حرب عام 1812 بين الولايات المتحدة وبريطانيا، لم تنقطع الاعتبارات الاقتصادية عن التأثير في مسار الأحداث، بل ظلت حاضرة في خلفية القرارات السياسية، بما يعكس إدراك الطرفين لأهمية الحفاظ على قنوات التبادل التجاري، ولو بشكل غير مباشر.

وفي سياق أوسع، تقاطعت المصالح الاقتصادية الأمريكية مع الاستراتيجيات الأوروبية، خاصة البريطانية، في مناطق خارج أوروبا. فقد وجدت بريطانيا في إنهاء السيطرة الاستعمارية الإسبانية على أمريكا اللاتينية فرصة لفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها، وهو ما تلاقى مع الطموح الأمريكي في توسيع نفوذه التجاري والاقتصادي في نصف الكرة الغربي. وقد أسهم هذا التقاطع في صناعة بيئة مواتية لتكريس النفوذ الاقتصادي الغربي في المنطقة، وإن اختلفت دوافع وأدوات كل طرف.

ومع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، ومع تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، بدأ هذا التوازن يميل تدريجيًا لصالحها. فلم تعد الولايات المتحدة

مجرد طرف تابع في النظام التجاري الأطلسي، بل أخذت تتحول إلى قوة فاعلة قادرة على فرض رؤيتها، وهو ما تجلّى في التطبيق الأكثر صرامة لمبدأ مونرو، وتحويله من إعلان سياسي إلى أداة فعلية لترسيخ النفوذ.

وبذلك، تعكس العلاقات الاقتصادية والتجارية في هذه المرحلة مسارًا تصاعديًا لدور الولايات المتحدة، حيث انتقلت من موقع الاعتماد النسبي على أوروبا إلى موقع الشريك الندّي، ثم إلى قوة صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد التفاعل الاقتصادي والسياسي في محيطها الإقليمي، تمهيدًا لانخراط أوسع في النظام الدولي.

الفصل الثاني: الحروب العالمية والتحول إلى شراكة استراتيجية

1. الحرب العالمية الأولى ودور الولايات المتحدة في أوروبا

شكّل دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الأولى عام 1917 نقطة تحوّل حاسمة، ليس فقط في مسار الحرب، بل في بنية النظام الدولي بأسره. فبعد عقود من التمسك بسياسة العزلة التي حكمت التوجه الاستراتيجي الأمريكي منذ القرن التاسع عشر، وجدت واشنطن نفسها مدفوعة بجملة من العوامل المتداخلة نحو الانخراط المباشر في الصراع الأوروبي.

برزت في مقدمة هذه العوامل الهجمات الألمانية المتكررة على السفن التجارية الأمريكية ضمن سياسة الحرب البحرية غير المقيدة، والتي ألحقت خسائر بشرية واقتصادية فادحة، إلى جانب حادثة برقية زيمرمان التي كشفت محاولة ألمانية لاستدراج المكسيك إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، مما اعتُبر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي. هذه التطورات أسهمت في إعادة تعريف الإدراك الأمريكي لمصالحه، من نطاق داخلي قاري إلى امتداد عالمي.

عسكريًا، مثّل وصول قوات المشاة الأمريكية إلى الجبهة الغربية عامل ترجيح حاسم لصالح الحلفاء، وخاصة بريطانيا وفرنسا، إذ لم يكن التأثير محصورًا في العدد والعدة، بل امتد إلى رفع الروح المعنوية وإعادة التوازن في مرحلة كانت تميل فيها الكفة لصالح دول المركز. وقد ساهم هذا التدخل في تسريع نهاية الحرب وترسيخ موقع الولايات المتحدة كفاعل عسكري مؤثر خارج حدودها.

غير أن الأهمية الأعمق للدور الأمريكي تجلّت في البعد السياسي والفكري؛ حيث طرح الرئيس وودرو ويلسون رؤيته لإعادة تشكيل النظام الدولي عبر "المبادئ الأربعة عشر" عام 1918، والتي لم تكن مجرد مبادرة سلام، بل مشروعًا لإعادة هندسة العلاقات الدولية على أسس جديدة. فقد دعت هذه المبادئ إلى الشفافية في الاتفاقيات الدولية، وحرية الملاحة، وتحرير التجارة، وخفض التسلح، والأهم من ذلك تكريس مبدأ "حق تقرير المصير"، الذي كان له أثر بالغ في تفكيك الإمبراطوريات التقليدية وإعادة رسم الخريطة السياسية لأوروبا.

كما تضمّنت هذه الرؤية تأسيس عصبة الأمم كإطار مؤسسي لإدارة النزاعات الدولية، وهي خطوة عكست تحولًا نوعيًا في التفكير الاستراتيجي الأمريكي من العزلة إلى محاولة قيادة النظام الدولي. ورغم أن الولايات المتحدة نفسها لم تنضم لاحقًا إلى العصبة، فإن الفكرة بحد ذاتها أرست الأساس لنمط جديد من التعددية الدولية.

اقتصاديًا، أفرزت الحرب تحولات عميقة في ميزان القوة العالمي. فقد انتقلت أوروبا من مركز الدائن العالمي إلى موقع المدين، خاصة للولايات المتحدة، التي أصبحت أكبر قوة مالية وصناعية. وأدّت الديون الضخمة التي تراكمت على الدول الأوروبية إلى تقييد قدرتها على التعافي وإعادة الإعمار، وربط اقتصاداتها بشكل متزايد بالنظام المالي الأمريكي. هذا التحول لم يكن مجرد نتيجة ظرفية للحرب، بل كان بداية لنقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي عبر الأطلسي.

ومن زاوية استراتيجية أوسع، يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى شكّلت لحظة ولادة "الشراكة الأطلسية" في صورتها الأولية؛ حيث بدأت المصالح الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تتقاطع بشكل متزايد. ومع أن هذه الشراكة لم تتبلور بشكل مؤسسي كامل إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فإن جذورها الفكرية والعملية تعود إلى هذه المرحلة.

كما لا ينبغي إغفال أن مبادئ ويلسون، رغم طابعها المثالي، حملت تناقضات تطبيقية واضحة، خاصة في تعامل القوى الكبرى مع حق تقرير المصير خارج أوروبا، وهو ما أسهم لاحقًا في بروز حركات تحررية وانتقادات واسعة للنظام الدولي الناشئ. وهذا يبرز أن الدور الأمريكي لم يكن فقط عامل استقرار، بل أيضًا مصدرًا لتحولات وصراعات جديدة.

إن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى لم يكن مجرد تدخل عسكري ظرفي، بل مثّل انتقالًا استراتيجيًا من العزلة إلى الفاعلية العالمية، وأسّس لتحول عميق في طبيعة النظام الدولي، حيث بدأت ملامح قيادة أمريكية للنظام العالمي تتشكل، مقرونة بشراكة متنامية مع أوروبا الغربية، وتناقضات بنيوية ستستمر آثارها لعقود لاحقة.

2. الحرب العالمية الثانية وبداية التحالف العسكري

مثّلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعطاف كبرى في تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، حيث لم تقتصر آثارها على إعادة تشكيل موازين القوى، بل أسست لمرحلة جديدة من التحالف الاستراتيجي العميق. ففي هذه الحرب، انتقلت الولايات المتحدة بشكل نهائي من سياسة العزلة إلى موقع القيادة الدولية، مدفوعة بإدراك متزايد بأن أمنها القومي لم يعد منفصلاً عن استقرار أوروبا والعالم.

وقبل دخولها الرسمي الحرب، لعبت واشنطن دورًا حاسمًا في دعم الحلفاء عبر قانون الإعارة والاستئجار، الذي شكّل تحولًا نوعيًا في أدوات النفوذ الأمريكي. إذ أتاح هذا القانون تزويد كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي ودول أخرى بالمعدات العسكرية والمواد الحيوية دون دفع فوري، وهو ما مكّن هذه القوى من الصمود في مواجهة قوى المحور، وأرسى في الوقت ذاته نمطًا جديدًا من "الاعتماد الاستراتيجي" على القدرات الأمريكية.

ومع نهاية الحرب، وجدت أوروبا الغربية نفسها أمام واقع من الدمار الشامل والانهيار الاقتصادي، الأمر الذي فتح المجال أمام تصاعد النفوذ الشيوعي في ظل الأزمات الاجتماعية الحادة. هنا برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على إعادة التوازن، فأطلقت عام 1948 مشروع مارشال (برنامج الإنعاش الأوروبي)، الذي لم يكن مجرد مبادرة لإعادة الإعمار، بل أداة استراتيجية متعددة الأبعاد.

فمن جهة، ساهم المشروع في إعادة بناء البنية الصناعية والاقتصادية للدول الأوروبية، خاصة في ألمانيا الغربية، ومن جهة أخرى، عمل على دمج هذه الاقتصادات ضمن منظومة رأسمالية تقودها الولايات المتحدة. كما استهدف احتواء التمدد الشيوعي عبر تعزيز الاستقرار الداخلي، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية، بما يعزز الترابط الاقتصادي عبر الأطلسي.

وقد أفضت هذه السياسات إلى نشوء شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل، لم تعد فيها العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا قائمة على التعاون الظرفي، بل على شراكة بنيوية طويلة الأمد، تمزج بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الأمنية.

وعلى الصعيد المؤسسي الدولي، أسهمت الحرب في تأسيس نظام عالمي جديد تمثل في إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945، كإطار يسعى لتجنب تكرار كوارث الحروب الكبرى. وجاءت الأمم المتحدة بديلاً عن عصبة الأمم التي أثبتت محدودية قدرتها، حيث مُنحت المنظمة الجديدة أدوات أوسع، خاصة من خلال مجلس الأمن.

غير أن هذا النظام الدولي، رغم طابعه التعددي الظاهري، عكس في جوهره موازين القوى الجديدة، حيث كرّس الدور القيادي للولايات المتحدة إلى جانب القوى المنتصرة، وأصبح جزءًا من بنية أوسع لإدارة الصراع الدولي، خاصة مع بداية التوتر مع الاتحاد السوفيتي، والذي سيتطور لاحقًا إلى الحرب الباردة.

ومن منظور استراتيجي أعمق، يمكن اعتبار هذه المرحلة لحظة التأسيس الفعلي للتحالف العسكري الغربي، الذي سيتجسد لاحقًا بشكل مؤسسي في حلف شمال الأطلسي .فقد أظهرت التجربة أن الأمن الأوروبي لا يمكن ضمانه دون مظلة أمريكية، وأن الولايات المتحدة بدورها تحتاج إلى حلفاء مستقرين لحماية مصالحها العالمية.

خلاصة

إن الحرب العالمية الثانية لم تُنهِ فقط حقبة تاريخية، بل دشّنت نظامًا دوليًا جديدًا تقوده الولايات المتحدة، قائمًا على مزيج من القوة العسكرية، والتكامل الاقتصادي، والمؤسسات الدولية. كما أرست الأساس لتحالف غربي طويل الأمد، لم يكن مجرد تحالف ضد عدو مشترك، بل إطارًا لإعادة تشكيل العالم وفق رؤية استراتيجية متكاملة، ستظل آثارها ممتدة حتى يومنا هذا.

3. التحولات بعد الحرب: الحرب الباردة والشراكة الاستراتيجية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتجه العالم نحو الاستقرار كما كان متوقعًا، بل دخل طورًا جديدًا من الصراع المركّب عُرف بـ "الحرب الباردة"، حيث تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في مواجهة أيديولوجية وجيوسياسية شاملة، امتدت آثارها إلى مختلف مناطق العالم، وكانت أوروبا الغربية في قلب هذا الصراع.

في ظل التمدد السوفيتي في أوروبا الشرقية، وإقامة أنظمة موالية له، أدركت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن التهديد لم يعد نظريًا، بل بات واقعًا استراتيجيًا يفرض إعادة بناء منظومة أمنية جماعية. وفي هذا السياق، تم تأسيس حلف شمال الأطلسي في 4 أبريل 1949، كتحالف دفاعي غير مسبوق في زمن السلم، يجمع بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ضمن التزام أمني دائم.

مثّل هذا التحالف تحولًا جذريًا في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية؛ إذ انتقلت من نمط التحالفات المؤقتة المرتبطة بالحروب، إلى التزام مؤسسي طويل الأمد قائم على الدفاع الجماعي. وتُعد المادة الخامسة من معاهدة واشنطن حجر الأساس في هذا التحول، حيث أرست مبدأ أن أي اعتداء على دولة عضو يُعد اعتداءً على الجميع، وهو ما أسّس لردع استراتيجي قائم على وحدة المصير، وليس مجرد توازن قوى تقليدي.

وقد كان الهدف المركزي لهذا الحلف هو ردع أي توسع سوفيتي محتمل نحو أوروبا الغربية، وتوفير مظلة أمنية مستقرة تسمح لهذه الدول بإعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها دون الخضوع لضغوط عسكرية مباشرة. غير أن وظيفة الناتو تجاوزت الردع العسكري، لتصبح أداة لإعادة تنظيم الفضاء الغربي سياسيًا وأمنيًا تحت قيادة أمريكية.

في موازاة ذلك، تبنّت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء، التي هدفت إلى تطويق النفوذ السوفيتي ومنع انتشاره خارج نطاقه القائم. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى تكريس انقسام أوروبا إلى معسكرين متقابلين: معسكر غربي تقوده الولايات المتحدة،

وآخر شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وهو انقسام لم يكن جغرافيًا فحسب، بل أيديولوجيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

انعكس هذا الانقسام بوضوح في تحوّل أوروبا الغربية إلى ساحة مركزية للصراع، حيث أصبحت الخطوط الأمامية للمواجهة غير المباشرة بين القوتين العظميين. وفي هذا السياق، تعززت تبعية أوروبا الغربية أمنيًا للولايات المتحدة، إذ شكّلت المظلة النووية الأمريكية، إلى جانب الوجود العسكري التقليدي، عنصرًا حاسمًا في حفظ توازن الردع ومنع اندلاع مواجهة مباشرة.

غير أن هذه التبعية لم تكن أحادية الاتجاه، بل أسهمت في بناء علاقة اعتماد متبادل؛ إذ احتاجت الولايات المتحدة إلى أوروبا مستقرة ومتماسكة لتثبيت نفوذها العالمي، بينما اعتمدت أوروبا على القوة الأمريكية لضمان أمنها واستقرارها. ومن هنا، بدأت ملامح "الشراكة الاستراتيجية" تتبلور بوصفها علاقة مركبة تتجاوز البعد العسكري.

فقد تطورت هذه الشراكة لتشمل أبعادًا سياسية واقتصادية عميقة، تمثلت في تنسيق السياسات، وتعزيز التكامل الاقتصادي، ودعم مشاريع الوحدة الأوروبية الناشئة، مما أسهم في بناء نظام "عبر أطلسي" متماسك. ولم يعد هذا النظام مجرد تحالف ضد خصم مشترك، بل إطارًا لإدارة التوازن الدولي وصياغة قواعده.

خلاصة

إن مرحلة الحرب الباردة لم تُرسّخ فقط الانقسام العالمي، بل أسست أيضًا لنمط جديد من التحالفات الاستراتيجية طويلة الأمد، حيث تحولت العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من تعاون ظرفي إلى شراكة مؤسسية متعددة الأبعاد، قائمة على تداخل الأمن بالاقتصاد والسياسة. وقد شكّل هذا التحالف العمود الفقري للنظام الدولي طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا تزال تأثيراته ممتدة في تشكيل ملامح النظام العالمي المعاصر.

الفصل الثالث: العلاقة الاقتصادية والسياسية في عصر ما بعد الحرب الباردة

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات عميقة أعادت صياغة طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، حيث لم تعد هذه العلاقة قائمة على منطق التحالف العسكري في مواجهة عدو مشترك، بل تطورت إلى شراكة مركّبة متعددة الأبعاد، تجمع بين التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي من جهة، والتنافس والخلاف من جهة أخرى. وقد أسهم هذا التحول في تشكيل ملامح نظام دولي جديد قائم على الترابط والتشابك بدل الانقسام الثنائي الحاد.

العولمة والتجارة الحرة

مع نهاية الحرب الباردة، تسارعت وتيرة العولمة بشكل غير مسبوق، مدفوعة بالتطور التكنولوجي وتحرير الأسواق، مما أدى إلى تعميق الترابط الاقتصادي بين ضفتي الأطلسي. وفي هذا السياق، برز دور منظمة التجارة العالمية (1995) كإطار مؤسسي لتنظيم التجارة الدولية، حيث كانت الولايات المتحدة وأوروبا من أبرز الداعمين لها، في محاولة لإرساء نظام اقتصادي عالمي قائم على تحرير التجارة وتقليص القيود الجمركية.

غير أن هذا التوجه لم يكن مجرد خيار اقتصادي، بل كان جزءًا من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى ترسيخ نموذج اقتصادي ليبرالي عالمي، تقوده القوى الغربية، ويعزز من نفوذها في إدارة الاقتصاد الدولي. ومن هنا، أصبحت التجارة الحرة أداةً ليس فقط للنمو، بل أيضًا لإعادة توزيع موازين القوة الاقتصادية عالميًا.

وفي إطار تعزيز هذا الترابط، سعى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تطوير علاقاتهما التجارية عبر اتفاقيات متعددة، كان من أبرزها التفاهمات التجارية الحديثة التي تهدف إلى خفض الحواجز الجمركية وتعزيز تدفقات الاستثمار. وتعكس هذه السياسات إدراك الطرفين لحجم التحديات العالمية، خاصة مع صعود قوى اقتصادية جديدة، مما يدفعهما إلى الحفاظ على موقعهما في صدارة الاقتصاد العالمي.

الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورًا محوريًا في تعميق هذه العلاقة، حيث لم تعد الاقتصادات الوطنية تعمل بمعزل عن بعضها، بل أصبحت جزءًا من شبكة عالمية معقدة من الإنتاج والاستثمار. فقد توسعت الشركات الأمريكية والأوروبية عبر الحدود، وصنعت منظومة من المصالح المتبادلة التي يصعب تفكيكها، مما جعل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين أكثر تماسكًا، ولكن أيضًا أكثر هشاشة في مواجهة الأزمات.

كما ساهمت الأسواق المالية العالمية في تعزيز هذا الترابط، حيث أصبحت حركة رؤوس الأموال والاستثمارات عابرة للحدود بشكل غير مسبوق. وأدى هذا التشابك إلى صناعة حالة من "الاعتماد المتبادل العميق"، بحيث لم يعد من الممكن لأي طرف أن يتأثر اقتصاديًا دون أن تنعكس تداعيات ذلك على الطرف الآخر.

وتشير البيانات إلى أن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتميز بدرجة عالية من التوازن، مع وجود فوائض محدودة تتغير حسب القطاعات والسنوات. غير أن هذا التوازن الظاهري يخفي وراءه اعتمادًا هيكليًا متبادلًا، يجعل من أي اضطراب اقتصادي – سواء كان أزمة مالية أو ركودًا – عاملًا سريع الانتقال عبر الأطلسي، بفعل ترابط الأسواق وسرعة تدفق المعلومات ورأس المال.

خلاصة

يمكن القول إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تُلغ الشراكة الأطلسية، بل أعادت تعريفها؛ إذ انتقلت من تحالف أمني إلى منظومة متشابكة من المصالح الاقتصادية والسياسية. وقد جعل هذا التحول العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا أكثر تعقيدًا: فهي في آنٍ واحد شراكة استراتيجية عميقة، وساحة تنافس اقتصادي خفي، ضمن نظام عالمي يتجه نحو التعددية والتشابك بدل الاستقطاب الحاد.

التحديات المشتركة

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحديات العابرة للحدود، التي فرضت عليهما مستوى عالٍ من التنسيق، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن تباينات عميقة في الرؤى الاستراتيجية وأدوات المعالجة. فقد بدا واضحًا أن "وحدة المعسكر" لا تعني بالضرورة وحدة المقاربة.

"الإرهاب الدولي"

شكّلت هجمات 11 سبتمبر نقطة تحوّل مفصلية، حيث أعادت تعريف أولويات الأمن العالمي، وأدت إلى تقارب سريع بين ضفتي الأطلسي في مواجهة ما سُمّي بالإرهاب الدولي. غير أن هذا التقارب كان مرحليًا؛ إذ سرعان ما ظهرت فجوة في طبيعة الاستجابة. فقد تبنّت واشنطن، خاصة في عهد جورج دبليو بوش، مقاربة عسكرية مباشرة ضمن ما عُرف بـ"الحرب على الإرهاب" بوصفها حربًا صليبية، بينما مالت الدول الأوروبية إلى مقاربة أكثر تركيبًا، تجمع بين العمل الاستخباراتي، والأدوات القانونية والتأثير عبر الجذور الاجتماعية والسياسية في العالم الإسلامي. هذا الاختلاف لم يكن تكتيكيًا فقط، بل عكس رؤيتين مختلفتين لطبيعة التهديد وكيفية احتوائه.

التغير المناخي

برزت قضية التغير المناخي كأحد أبرز ملفات التباين بين الجانبين، حيث تبنّت أوروبا خطابًا أكثر التزامًا واستباقية، مدفوعًا باعتبارات بيئية واقتصادية طويلة المدى. في المقابل، اتسم الموقف الأمريكي بالتذبذب، متأثرًا بالتحولات السياسية الداخلية وحسابات الاقتصاد والطاقة. وقد تجلّى هذا التباين في المواقف من بروتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ، ما صنع توترات دورية، وأثار تساؤلات حول مدى قدرة الغرب على تقديم نموذج موحّد في القضايا العالمية.

السياسات الدفاعية وتقاسم الأعباء

رغم استمرار حلف شمال الأطلسي كحجر الزاوية في التعاون الأمني، فإن الخلافات حول "تقاسم الأعباء" بقيت أحد أبرز مصادر التوتر. فقد طالبت الولايات المتحدة مرارًا حلفاءها الأوروبيين بزيادة الإنفاق الدفاعي إلى نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، معتبرة أن استمرار الاعتماد الأوروبي على المظلة الأمنية الأمريكية يخلّ بتوازن الشراكة. في المقابل، رأت بعض الدول الأوروبية أن مفهوم الأمن يجب أن يتجاوز البعد العسكري ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ما يعكس اختلافًا أعمق في تعريف "الأمن" ذاته.

الخلافات حول الملفات الدولية الكبرى

في كثير من الأحيان، تجاوزت هذه التحديات المشتركة حدود الاختلاف في الأساليب، لتتحول إلى أزمات حقيقية هددت تماسك التحالف عبر الأطلسي، وكشفت عن حدود "الوحدة الغربية".

حرب العراق (2003)

مثّلت حرب العراق واحدة من أعمق نقاط الانقسام بين الولايات المتحدة وأوروبا. فقد انقسمت القارة الأوروبية إلى ما وصفه دونالد رامسفيلد بـ"أوروبا القديمة" (مثل فرنسا وألمانيا) التي عارضت التدخل العسكري ورفضت منحه غطاءً دوليًا، و"أوروبا الجديدة" التي أبدت دعمًا للموقف الأمريكي. جوهر الخلاف لم يكن سياسيًا فقط، بل قانونيًا، حيث تمحور حول شرعية استخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة، وما يحمله ذلك من تداعيات على النظام الدولي.

أفغانستان

رغم الإجماع الأولي الذي أعقب هجمات 11 سبتمبر، والتعاون الواسع في أفغانستان، فإن نهاية هذا المسار كشفت عن خلل عميق في آليات الشراكة. فقد أثار الانسحاب الأمريكي في عام 2021، الذي جاء بشكل مفاجئ وغير منسق مع الحلفاء، قلقًا أوروبيًا بالغًا، وطرح تساؤلات جوهرية حول موثوقية الولايات المتحدة كشريك استراتيجي، ومدى التزامها بالتشاور في القضايا المصيرية. كما أعاد هذا الحدث إحياء النقاش الأوروبي حول ضرورة تحقيق قدر أكبر من "الاستقلال الاستراتيجي" بعيدًا عن الاعتماد الكامل على واشنطن.

خلاصة

تكشف هذه التحديات والخلافات أن العلاقة عبر الأطلسي، رغم عمقها، ليست علاقة انسجام مطلق، بل شراكة تقوم على توازن دقيق بين التعاون والتنافس، والاتفاق والاختلاف. فهي علاقة تحكمها المصالح المشتركة بقدر ما تكشفها لحظات الأزمات، حيث يظهر التباين في الرؤى، وتتضح حدود التحالف، في عالم يتجه نحو مزيد من التعقيد والتعددية.

التوجهات السياسية الجديدة

شهدت السنوات الأخيرة تحولات سياسية لافتة أعادت تشكيل ديناميكيات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، حيث لم تعد هذه العلاقة محكومة فقط بالإرث التاريخي أو المصالح الاقتصادية، بل باتت تتأثر بشكل متزايد بالتحولات الداخلية في كلا الجانبين، وبصعود تيارات فكرية وسياسية تعيد تعريف مفهوم الشراكة والتحالف.

صعود التيارات الشعبوية في أوروبا

برزت الشعبوية كقوة سياسية مؤثرة في عدد من الدول الأوروبية، حيث تحدّت الأحزاب والحركات الشعبوية – خاصة اليمينية منها– المنظومة الليبرالية التقليدية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي. وقد تبنّت هذه التيارات خطابًا ناقدًا للعولمة، ومشككًا في جدوى التحالفات الدولية، مع تركيز واضح على السيادة الوطنية وإعادة الاعتبار للدولة القومية.

هذا التحول لم يكن داخليًا فحسب، بل امتد تأثيره إلى العلاقة عبر الأطلسي، خاصة عندما تلاقت هذه النزعات مع صعود توجهات مشابهة داخل الولايات المتحدة، كما في مرحلة دونالد ترامب. وقد أدى هذا التلاقي إلى حالة من الاستقطاب، ليس فقط داخل المجتمعات الغربية، بل أيضًا داخل بنية التحالف ذاته، مما أضعف من تماسكه التقليدي، وفتح المجال أمام رؤى متباينة حول أولويات السياسة الخارجية.

إعادة تقييم أوروبا لدورها المستقل

في موازاة ذلك، برزت داخل أوروبا – خصوصًا في فرنسا– دعوات متزايدة لإعادة تعريف موقعها في النظام الدولي، من خلال تبنّي مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي".

ويعكس هذا التوجه إدراكًا أوروبيًا متناميًا بأن الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة، خاصة في المجال الأمني، لم يعد خيارًا مستدامًا في ظل عالم يشهد تحولات سريعة وتنافسًا متصاعدًا بين القوى الكبرى.

يهدف هذا المفهوم إلى تمكين أوروبا من تطوير قدراتها الدفاعية والسياسية والاقتصادية، بما يسمح لها باتخاذ قرارات مستقلة عند الضرورة، دون القطيعة مع الشراكة الأطلسية. فهو لا يسعى إلى الانفصال عن واشنطن بقدر ما يسعى إلى إعادة توازن العلاقة، بحيث تصبح أوروبا فاعلًا دوليًا أكثر استقلالًا، وقادرًا على حماية مصالحه ضمن نظام دولي يتجه نحو التعددية.

تحدي القوى الصاعدة

لا يمكن فهم طبيعة العلاقة الأمريكية-الأوروبية اليوم فهمًا دقيقًا بمعزل عن عامل "الآخر" الخارجي، إذ إن هذه العلاقة لم تعد تُبنى فقط على المصالح المشتركة أو الإرث التاريخي للتحالف الأطلسي، بل تتشكل بدرجة كبيرة في ضوء كيفية تعامل الطرفين مع القوى الصاعدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا. فمع تصاعد النفوذ الصيني اقتصاديًا وتكنولوجيًا، تبنّت الولايات المتحدة مقاربة أكثر صرامة تقوم على الاحتواء الاستراتيجي وتقليص الاعتماد الغربي على بكين، بينما أبدت أوروبا، رغم تزايد حذرها، ميلاً إلى مقاربة أكثر توازنًا تحافظ على المصالح التجارية ولا تقطع قنوات التعاون الاقتصادي. أما في الملف الروسي، فقد أعادت حرب أوكرانيا توحيد جزء كبير من الصف الأطلسي تحت المظلة الأمنية الأمريكية، لكنها كشفت أيضًا عن تباينات أوروبية داخلية بشأن حدود التصعيد، وأعباء العقوبات، ومستقبل الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. ومن هنا تبرز أهمية استحضار العامل الصيني وأثره على وحدة "الصف الأطلسي"، لتحليل كيف أصبح صعود الصين، إلى جانب التهديد الروسي، اختبارًا حقيقيًا لتماسك الشراكة عبر الأطلسي، ولقياس قدرة الولايات المتحدة وأوروبا على صياغة رؤية استراتيجية مشتركة في عالم يتجه نحو تعددية قطبية متسارعة.

خلاصة

تُظهر هذه التحولات أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد علاقة ثابتة أو أحادية البعد، بل أصبحت شبكة معقدة من التفاعلات التي تجمع بين التعاون العميق والتباين المتزايد.

فمن جهة، لا يزال الترابط الاقتصادي والتجاري يشكل أساسًا متينًا لهذه الشراكة، مدعومًا بمصالح استراتيجية مشتركة. ومن جهة أخرى، تكشف التحديات العابرة للحدود مثل التغير المناخي إلى جانب الخلافات حول التدخلات العسكرية، عن حدود هذا التوافق.

كما أن صعود الشعبوية وتنامي الطموح الأوروبي نحو قدر أكبر من الاستقلال الاستراتيجي يعيدان صياغة هذه العلاقة، ويفرضان على الطرفين إعادة التفكير في طبيعة شراكتهما. وفي عالم يتسم بتزايد التعقيد وتعدد مراكز القوة، لم يعد الحفاظ على هذه الشراكة ممكنًا إلا عبر التكيّف المستمر، وإعادة تعريف المصالح، وبناء توازن جديد بين الاعتماد المتبادل والاستقلال النسبي.

الفصل الرابع: قراءة مسار التحولات التاريخية في العلاقات الأمريكية-الأوروبية

تُمثّل العلاقات الأمريكية-الأوروبية أحد أكثر المحاور تأثيرًا في تشكيل النظام الدولي الحديث، إذ لم تكن هذه العلاقة يومًا مجرد شراكة سياسية عابرة، بل كانت ركيزة مركزية أعادت رسم موازين القوى العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اللحظة الراهنة. فمن خلال هذا المحور الأطلسي تشكّلت تحالفات كبرى، وبرزت أنماط جديدة من النفوذ الاقتصادي والعسكري والثقافي، كان لها أثر بالغ في توجيه مسارات السياسة الدولية.

وعلى امتداد العقود الماضية، لم تسر هذه العلاقة في خط ثابت؛ بل خضعت لتحولات متلاحقة فرضتها تغيرات البيئة الدولية، من الحرب الباردة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن صعود العولمة الاقتصادية إلى بروز النزعات القومية والشعبوية، وصولًا إلى التحديات الراهنة التي تفرضها المنافسة الجيوسياسية مع قوى دولية صاعدة كالصين وروسيا. وبين لحظات التوافق الاستراتيجي وأزمات التباعد والخلاف، ظلّ الرابط الأمريكي-الأوروبي ساحةً معقدة تتقاطع فيها المصالح المشتركة مع حسابات الاستقلال والسيادة.

إن فهم هذه التحولات لا يقتصر على تتبع الأحداث السياسية الظاهرة، بل يقتضي قراءة أعمق للبنى التي صنعت هذه العلاقة: التحالفات العسكرية، شبكات الاقتصاد العابر للأطلسي، التفاعلات الثقافية والاجتماعية، والتحولات الفكرية التي أعادت تعريف مفاهيم الشراكة والقيادة الدولية.

ومن هنا، يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية لمسار التحولات التاريخية في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، عبر أربعة محاور رئيسية:

1. الاستمرارية والتغير في التحالفات العسكرية؛
2. التحولات الاقتصادية وأثرها في السياسات المشتركة؛
3. التحولات الثقافية والاجتماعية بين القارتين؛
4. استخلاص القوانين العامة والأنماط التاريخية التي حكمت هذه العلاقة عبر الزمن .

وبذلك، يسعى الفصل إلى تجاوز الوصف السردي للأحداث، نحو بناء فهم تفسيري يكشف كيف تطورت هذه العلاقة، ولماذا بقيت – رغم الأزمات والتباينات – إحدى الدعائم الأساسية في بنية النظام العالمي المعاصر.

1. الاستمرارية والتغير في التحالفات العسكرية

شكّلت التحالفات العسكرية، وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، العمود الفقري للعلاقات الأمريكية-الأوروبية، والمجال الأكثر تعبيرًا عن طبيعة الترابط الاستراتيجي بين ضفتي الأطلسي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة أن أمن أوروبا ليس مسألة إقليمية تخص القارة وحدها، بل ركيزة أساسية في بنية النظام الدولي الذي تسعى واشنطن إلى قيادته. وفي المقابل، رأت أوروبا الغربية في المظلة الأمنية الأمريكية الضمان الأهم لحماية استقرارها وإعادة بناء قوتها في مواجهة التهديد السوفيتي المتصاعد.

في هذا السياق، جاء تأسيس حلف الناتو عام 1949 بوصفه نقطة تحول مفصلية في التاريخ الحديث؛ إذ مثّل أول تحالف عسكري دائم تقوده الولايات المتحدة في زمن السلم خارج نصف الكرة الغربي. ولم يكن الحلف مجرد معاهدة دفاع مشترك، بل أصبح مع اندلاع الحرب الكورية عام 1950 مؤسسة عسكرية متكاملة ذات هياكل قيادية مشتركة، لتتحول العلاقة الأمنية الأمريكية-الأوروبية من تنسيق ظرفي إلى شراكة استراتيجية مؤسسية عميقة. وقد أثبت الناتو، على مدى عقود الحرب الباردة، قدرته على ردع الاتحاد السوفيتي والحفاظ على توازن الردع، مما جعله أحد أكثر التحالفات العسكرية استمرارية ونجاحًا في التاريخ المعاصر.

غير أن هذه الاستمرارية لم تكن تعني الجمود؛ فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، دخلت التحالفات الأطلسية مرحلة إعادة تعريف الذات. فبعد أن كان الناتو موجهًا أساسًا لاحتواء خصم واحد واضح المعالم، وجد نفسه أمام بيئة دولية أكثر تعقيدًا، تتعدد فيها مصادر التهديد وتتداخل فيها التحديات الأمنية. وهكذا، انتقل الحلف من منطق "الدفاع الجماعي التقليدي" إلى أدوار أوسع شملت إدارة

الأزمات، وحفظ ما يُسمى "السلام"، والتدخلات خارج المجال الأوروبي، كما حدث في البلقان وأفغانستان، ثم لاحقًا في ملفات مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني.

وفي العقود الأخيرة، برزت تحولات أكثر حساسية داخل هذا التحالف، تمثلت في تصاعد الجدل حول تقاسم الأعباء الدفاعية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية. فقد طالبت واشنطن مرارًا حلفاءها الأوروبيين بزيادة إنفاقهم العسكري وتحمل نصيب أكبر من مسؤولية الدفاع المشترك، بينما تنامت داخل أوروبا دعوات إلى بناء استقلالية دفاعية تقلل من الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة، خاصة في ظل التذبذب الذي شهدته السياسات الأمريكية خلال بعض الإدارات المتعاقبة.

كما أن عودة التوتر مع روسيا، لا سيما بعد الأزمة الأوكرانية، وصعود الصين كقوة عالمية منافسة، أعادا للناتو جزءًا من منطقه الأصلي القائم على الردع، ولكن في سياق عالمي جديد أكثر تشابكًا. وهنا تبدو العلاقة العسكرية الأمريكية-الأوروبية واقفة على معادلة دقيقة: فهي ما تزال قائمة على أساس متين من المصالح المشتركة، لكنها لم تعد بمنأى عن أسئلة عميقة تتعلق بالقيادة، والاعتماد المتبادل، ومستقبل الأمن الأطلسي في عالم متعدد الأقطاب.

إن قراءة مسار التحالفات العسكرية بين أمريكا وأوروبا تكشف أن جوهر هذه العلاقة ظل ثابتًا في بنيته الأساسية، لكنه تغيّر باستمرار في وظائفه وأدواره تبعًا لتحولات البيئة الدولية. وهذا ما جعل الناتو ليس مجرد تحالف عسكري، بل مرآة تعكس تطور العلاقة الأطلسية نفسها: بين الثبات في الهدف، والتكيف في الوسيلة.

2. التحولات الاقتصادية وتأثيرها على السياسات المشتركة

إذا كانت التحالفات العسكرية قد شكّلت البنية الصلبة للعلاقة الأمريكية-الأوروبية، فإن الاقتصاد ظلّ على الدوام روح هذه الشراكة ومحركها الأكثر تأثيرًا واستدامة. فالعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا ليست مجرد تبادل تجاري بين قوتين كبيرتين، بل هي شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل، تُعد الأعمق والأكثر

تكاملاً في العالم، حيث يتجاوز حجم التبادل اليومي بين الطرفين 6.4 مليار دولار من السلع والخدمات، في صورة تعكس حجم الترابط البنيوي بين أكبر كتلتين اقتصاديتين عالميًا.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ارتبطت إعادة بناء أوروبا اقتصاديًا بالدور الأمريكي المباشر، وكان "مشروع مارشال" التعبير الأبرز عن هذه المرحلة؛ إذ لم يكن مجرد برنامج مساعدات مالية، بل كان أداة استراتيجية لإعادة تشكيل الاقتصاد الأوروبي ضمن منظومة السوق الغربية بقيادة واشنطن. وقد أسهم هذا البرنامج في صناعة فائض تجاري أمريكي كبير خلال الخمسينيات، حيث كانت أوروبا آنذاك تعتمد بصورة واسعة على الواردات الأمريكية في مرحلة إعادة الإعمار.

غير أن هذا المشهد لم يظل ثابتًا؛ فمع تعافي الاقتصادات الأوروبية واشتداد تنافسيتها الصناعية، بدأت موازين التجارة تتحول تدريجيًا. وفي سبعينيات القرن العشرين، شهدت العلاقة الاقتصادية منعطفًا حاسمًا، حين تحوّل الفائض التجاري الأمريكي إلى عجز متزايد مع أوروبا، متزامنًا مع انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 بعد قرار الرئيس نيكسون وقف تحويل الدولار إلى الذهب، وهو ما دشّن مرحلة جديدة من الاضطراب النقدي العالمي وأعاد صياغة قواعد اللعبة الاقتصادية بين الطرفين.

وفي العقود اللاحقة، تعمّق التكامل الاقتصادي الأطلسي بصورة غير مسبوقة، فباتت الاستثمارات المتبادلة بين الولايات المتحدة وأوروبا تفوق بكثير ما تربط كل طرف بأي شريك اقتصادي آخر. إلا أن هذا التكامل لم يمنع ظهور توترات بنيوية متزايدة، خاصة في ظل الاختلالات التجارية المزمنة؛ إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي في السلع مع الاتحاد الأوروبي نحو 219 مليار دولار في عام 2025، رغم تراجعه مقارنة بعام 2024، وهو رقم يعكس استمرار فجوة التوازن بين الاقتصادين.

ومع دخول العالم عصر الاقتصاد الرقمي، انتقلت التوترات الاقتصادية من ساحات الصناعة والتجارة التقليدية إلى فضاءات التكنولوجيا والبيانات. فقد فرضت الهيمنة الأمريكية على القطاع الرقمي العالمي – من خلال شركات عملاقة مثل غوغل، وفيسبوك، وأمازون – واقعًا جديدًا صنع احتكاكات متصاعدة مع أوروبا، التي تبنت سياسات تنظيمية أكثر صرامة فيما يتعلق بحماية الخصوصية، والاحتكار، والسيادة

الرقمية. وهكذا، لم تعد الخلافات تدور فقط حول الرسوم الجمركية أو الميزان التجاري، بل باتت تشمل صراعًا أعمق حول من يضع قواعد الاقتصاد الرقمي العالمي.

وفي السنوات الأخيرة، برز مفهوم "الأمن الاقتصادي" بوصفه عنوان المرحلة الجديدة في العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الأوروبية. فلم تعد التجارة الحرة هدفًا قائمًا بذاته كما في العقود السابقة، بل أصبحت السياسات المشتركة تُصاغ على ضوء اعتبارات استراتيجية تتعلق بتقليل الاعتماد على الخصوم، وتأمين سلاسل الإمداد، وتقليل المخاطر في قطاعات حساسة مثل المركبات الكهربائية، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والبيانات الذكية. وهذا التحول يعكس انتقال العلاقة من منطق التكامل الليبرالي المفتوح إلى منطق أكثر حذرًا، تحكمه حسابات الجغرافيا السياسية بقدر ما تحكمه اعتبارات السوق.

إن التحولات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا تكشف عن مفارقة لافتة: فكلما ازداد التكامل بينهما، ازدادت أيضًا نقاط الاحتكاك والتنافس. غير أن هذه التوترات، بدل أن تُضعف العلاقة، غالبًا ما تدفعها إلى إعادة التكيف وإنتاج صيغ جديدة من الشراكة، بما يضمن استمرارها في مواجهة عالم اقتصادي سريع التحول، تتشابك فيه المصالح مع المنافسات، وتختلط فيه الأسواق بالاستراتيجيات الكبرى.

3. التحولات الثقافية والاجتماعية بين القارتين

إذا كانت العلاقات العسكرية والاقتصادية قد رسمت الإطار المؤسسي للشراكة الأمريكية-الأوروبية، فإن التحولات الثقافية والاجتماعية تمثل البنية العميقة التي تكشف طبيعة هذه العلاقة في بعدها الحضاري والإنساني. فالعلاقة بين القارتين لم تُبنَ فقط على المصالح والتحالفات، بل تأسست أيضًا على تاريخ طويل من التداخل البشري، والتأثيرات المتبادلة، والتشكّل الثقافي المشترك الذي جعل من الأطلسي فضاءً حضاريًا واحدًا، رغم ما يحمله داخله من تباينات عميقة.

لقد كانت موجات الهجرة الأوروبية إلى الولايات المتحدة، التي بلغت نحو 35 مليون مهاجر خلال القرن الذي أعقب عام 1830، أحد أهم الجسور التي ربطت القارتين على المستوى الاجتماعي والثقافي. فهذه الهجرات لم تنقل البشر فقط، بل حملت معها اللغات، والعادات، والتقاليد، والمفاهيم الفكرية التي أسهمت في صياغة الهوية الأمريكية الحديثة. وبذلك، يمكن القول إن الولايات المتحدة، في أحد أوجهها، هي امتداد متحوّل للتراث الأوروبي، أعاد إنتاجه في سياق جديد قائم على التنوع، والانفتاح، وروح المبادرة الفردية.

ورغم هذا الأصل الحضاري المشترك، فإن المسار التاريخي لكل من أوروبا وأمريكا أنتج اختلافات واضحة في البنية الاجتماعية والقيم العملية. فبينما تشترك القارتان في الإيمان بمبادئ كبرى مثل الديمقراطية، وسيادة القانون، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، فإن تفسير هذه المبادئ وتطبيقها يختلف باختلاف الخبرات التاريخية والتكوينات المجتمعية. فالأوروبيون، الذين خبروا قرونًا من الدولة المركزية والأنظمة الاجتماعية التراكمية، يميلون إلى منح الحكومة دورًا أوسع في تنظيم الحياة العامة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. أما الأمريكيون، المتأثرون بتاريخ تأسيسي قائم على التحرر من السلطة المركزية، فيُظهرون نزوعًا أقوى نحو تمجيد الحرية الفردية، والشك في تدخل الدولة، والإيمان بقدرة الفرد على تقرير مصيره.

ويتجلّى هذا التباين بوضوح في المواقف من قضايا التنظيم الاجتماعي والاقتصادي؛ ففي أوروبا تُعطى الأولوية غالبًا لمبدأ الوقاية الجماعية والتنظيم الوقائي، كما في ملفات سلامة الغذاء، والبيئة، والرعاية الصحية، بينما تميل الولايات المتحدة إلى مرونة أكبر في التعامل مع السوق والمخاطرة والابتكار، حتى لو اقتضى ذلك تقليل القيود التنظيمية. وهكذا، لا تنبع الخلافات بين الجانبين من تضاد في القيم، بل من اختلاف في ترتيب الأولويات الحضارية وفلسفة إدارة المجتمع.

الأيديولوجيا: وحدة المرجعية واختلاف التأويل

وفي قلب هذه التحولات الثقافية والاجتماعية تقف الأيديولوجيا بوصفها عنصرًا حاسمًا في فهم الفجوة بين الضفتين. فكلا الطرفين ينطلقان من مرجعية ليبرالية غربية واحدة، غير أن تطور هذه المرجعية اتخذ مسارات متباينة. فقد تطورت الليبرالية الأمريكية في اتجاه يقدّس السوق والفردانية والنجاح الشخصي، بينما اتجهت الليبرالية الأوروبية إلى صيغة أكثر اجتماعية، تمزج بين الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية والتدخل المؤسسي للدولة.

ومن هنا تنشأ اختلافات جوهرية في النظرة إلى قضايا مثل الهجرة، والهوية الوطنية، والعولمة، والدين في المجال العام. ففي حين تميل أوروبا – خاصة الغربية منها – إلى نموذج علماني أكثر صرامة في الفصل بين الدين والدولة، ما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بحضور ديني واجتماعي بارز داخل المجال العام، يجعل الدين عنصرًا فاعلًا في تشكيل الخطاب السياسي والثقافي.

كما أن هذا التفاوت الأيديولوجي انعكس على الرؤية الجيوسياسية للعالم. وقد لخّص روبرت كاغان هذه الفجوة الشهيرة بقوله: "الأمريكيون من المريخ، والأوروبيون من الزهرة"، في إشارة إلى اعتماد الولايات المتحدة بصورة أكبر على القوة الصلبة والعسكرية، مقابل تفضيل أوروبا أدوات القانون الدولي، والدبلوماسية، والقوة الناعمة. هذه العبارة، رغم طابعها المجازي، تكشف عمق الاختلاف في الذهنية السياسية التي تحكم كل طرف.

التحديات المعاصرة: الشعبوية وأزمة الهوية

وفي السنوات الأخيرة، واجه الطرفان تحديًا مشتركًا تمثل في صعود الحركات الشعبوية والقومية، التي أعادت طرح أسئلة الهوية والانتماء والسيادة. فقد شهدت أوروبا وأمريكا على حد سواء تصاعدًا لتيارات تشكك في العولمة، وتعارض الهجرة،

وتنتقد النخب التقليدية، ما أدى إلى اهتزاز بعض الأسس الفكرية التي قامت عليها الشراكة الأطلسية لعقود.

هذا الصعود الشعبوي لا يمثل مجرد تحول سياسي مؤقت، بل يعكس أزمة أعمق في بنية المجتمعات الغربية نفسها: أزمة ثقة في المؤسسات، وتراجع اليقين بالقيم الليبرالية التقليدية، وقلق متزايد من فقدان الهوية في عالم سريع التغير. ومن ثم، فإن مستقبل العلاقات الثقافية والاجتماعية بين أمريكا وأوروبا لن يتحدد فقط بمدى تشابههما، بل بقدرتهما على إدارة اختلافاتهما الداخلية وإعادة تعريف المشتركات التي تجمعهما.

إن التحولات الثقافية والاجتماعية بين القارتين تؤكد أن العلاقة الأمريكية-الأوروبية ليست علاقة تطابق حضاري، بل علاقة قرابة فكرية بين نموذجين نشآ من أصل واحد، ثم افترقا في التجربة والتأويل. ولهذا، فإن فهم هذه العلاقة لا يكتمل إلا بإدراك أن ما يجمع الطرفين عميق، لكن ما يميّز كلًّا منهما لا يقل عمقًا وتأثيرًا.

4. استخلاص القوانين العامة للعلاقات الأمريكية-الأوروبية عبر الزمن

إن تتبّع المسار التاريخي الطويل للعلاقات الأمريكية-الأوروبية يكشف أن هذه العلاقة، على الرغم من تقلباتها الظاهرة، لا تخضع للفوضى أو المزاج السياسي العابر، بل تحكمها أنماط متكررة وقوانين شبه ثابتة، تشكّلت عبر الزمن بفعل تراكب المصالح، وتداخل المؤسسات، وتشابك البنى الحضارية والاستراتيجية. وهذه القوانين لا تفسر فقط أسباب صمود الشراكة عبر الأزمات، بل تضيء أيضًا آليات التوتر والتجدد داخلها.

أولًا: قانون الترابط الاستراتيجي

أبرز ما يميز العلاقة الأطلسية هو أنها تجاوزت منذ زمن طويل مستوى "التحالف الاختياري" إلى مستوى "الاعتماد المتبادل البنيوي". فالولايات المتحدة وأوروبا لم تعودا مجرد شريكين متقاربين، بل أصبح كل طرف جزءًا من معادلة أمنية واقتصادية لا يستطيع الطرف الآخر الانفصال عنها دون كلفة باهظة.

فعلى المستوى الأمني، ما تزال أوروبا تعتمد بدرجات متفاوتة على المظلة العسكرية الأمريكية، فيما تحتاج واشنطن إلى أوروبا بوصفها قاعدة استراتيجية ومجال نفوذ حيوي في توازناتها العالمية. أما اقتصاديًا، فإن حجم الاستثمارات المتبادلة وتشابك الأسواق وسلاسل الإمداد يجعل أي قطيعة بين الطرفين أقرب إلى الانتحار الاستراتيجي منها إلى الخيار السياسي الممكن. ومن هنا، فإن الخلافات – حتى عندما تبلغ ذروتها – نادراً ما تصل إلى نقطة الانفصال، لأن البنية العميقة للعلاقة تمنع ذلك.

ثانيًا: قانون استمرارية المؤسسات

من الخصائص الفريدة للعلاقة الأمريكية-الأوروبية أنها ليست رهينة الأفراد أو الحكومات المتعاقبة، بل تستند إلى مؤسسات راسخة تمارس دور "الذاكرة الاستراتيجية المشتركة". فمؤسسات مثل الناتو، ومجموعة السبع، والاتفاقيات الاقتصادية العابرة للأطلسي، صنعت نوعًا من "الاعتماد على المسار"، بحيث أصبح استمرار العلاقة جزءًا من منطق النظام ذاته.

حتى في الفترات التي شهدت توترًا حادًا بين القادة – كما حدث خلال الخلافات حول حرب العراق أو بعض السياسات التجارية – ظلّت هذه المؤسسات تؤدي وظيفة التوازن، فتمنع التصدعات المؤقتة من التحول إلى قطيعة دائمة. إنها بمثابة الهياكل التي تحمي العلاقة من تقلبات السياسة اليومية، وتعيد إنتاج الشراكة مهما تبدلت الوجوه والظروف.

ثالثًا: قانون تقارب وتباعد القيم

العلاقة الأمريكية-الأوروبية تبلغ ذروة تماسكها عندما تواجه تهديدًا خارجيًا مشتركًا، لأن الخطر الخارجي يعيد ترتيب الأولويات ويوحّد الإدراك الاستراتيجي للطرفين. هكذا كان الحال خلال الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، ثم بعد هجمات 11 سبتمبر في مواجهة "الإرهاب العالمي"، وأخيرًا في ظل الحرب الأوكرانية مع عودة التهديد الروسي.

أما حين يغيب الخصم الخارجي الواضح، فإن الفوارق الداخلية بين الجانبين تطفو إلى السطح: اختلافات في الرؤى الثقافية، وتباين في السياسات الاجتماعية، وتفاوت في تعريف المصالح الوطنية. وهنا تبدأ العلاقة في المرور بموجات من التوتر، لا بسبب انهيار المشتركات، بل لأن غياب الخطر الخارجي يسمح للخلافات الكامنة بأن تصبح أكثر حضورًا وتأثيرًا.

رابعًا: قانون القوة غير المتكافئة

رغم الطابع التشاركي للعلاقة، فإنها لم تكن يومًا علاقة ندّية كاملة من حيث توزيع القوة. فالولايات المتحدة ظلت تاريخيًا الطرف الأقوى عسكريًا واستراتيجيًا، تؤدي دور "مزود الأمن"، بينما لعبت أوروبا دور "القوة التنظيمية الكبرى"، التي تمارس نفوذها من خلال المعايير القانونية، والأنظمة الاقتصادية، والدبلوماسية متعددة الأطراف.

هذا الاختلال لا يعني ضعفًا أوروبيًا بقدر ما يعكس طبيعة تكاملية غير متوازنة: واشنطن تملك أدوات الردع الصلبة، وأوروبا تمتلك أدوات التأثير المؤسسي الناعم. غير أن هذا التفاوت كثيرًا ما يصنع توترات متكررة، خاصة حين ترى أوروبا أن واشنطن تتصرف بصورة أحادية، أو حين تشعر الولايات المتحدة أن أوروبا تستفيد من الحماية دون تحمّل كافٍ للأعباء.

خامسًا: قانون التجدد الجيلي

لا تُصاغ العلاقات الدولية فقط عبر المصالح، بل أيضًا عبر ذاكرة الأجيال التي تديرها. فقد كانت الأجيال التي عاشت الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة تنظر إلى العلاقة الأطلسية بوصفها ضرورة وجودية، بينما تتعامل الأجيال الجديدة – جيل ما بعد الحرب الباردة، وما بعد 11 سبتمبر، والجيل الرقمي – مع هذه العلاقة بمنظور أقل عاطفية وأكثر براغماتية.

هذا التحول الجيلي يفسر تغير نبرة الخطاب السياسي بين الطرفين؛ فكلما تراجعت الذاكرة المشتركة للأزمات الكبرى، ضعفت الرمزية التاريخية للتحالف، وازدادت الحاجة إلى إعادة تعريفه على أسس جديدة تتلاءم مع عالم مختلف. ولهذا فإن مستقبل

العلاقة لن يتوقف فقط على المصالح القائمة، بل على قدرة الطرفين على نقل معنى الشراكة إلى أجيال لم تعش لحظة تأسيسها الأولى.

الجانب العقدي والديني (البعد القيمي في تشكيل الرؤية السياسية)

رغم أن العلاقة الأمريكية-الأوروبية تُفهم غالبًا في إطارها الجيوسياسي والاقتصادي، إلا أن البعد العقدي والديني ظل حاضرًا - بشكل مباشر أحيانًا وغير مباشر في أحيان أخرى - في تشكيل التصورات المتبادلة وصياغة السياسات الخارجية. ففي الحالة الأمريكية، يمكن رصد أثر الخلفية الدينية في الثقافة السياسية، حيث تسربت بعض التصورات ذات الجذور الدينية إلى الفكر السياسي العام، مثل فكرة "القدر المتجلي" (Manifest Destiny) التي بررت تاريخيًا التوسع الأمريكي، وأسهمت في بناء تصور عن الدور الأمريكي في العالم بوصفه دورًا "رساليًا" أو "توجيهيًا" في النظام الدولي.

هذا البعد القيمي، وإن لم يكن دائم الحضور في القرار السياسي المباشر، إلا أنه ينعكس في طريقة إدراك الولايات المتحدة لدورها العالمي، وفي نظرتها إلى مسؤولياتها تجاه النظام الدولي، والتحالفات، وتوازن القوى.

في المقابل، يتجه الاتحاد الأوروبي في الغالب نحو مقاربة أكثر علمانية ومؤسسية في السياسة الخارجية، تقوم على مركزية القانون الدولي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، وإدارة الأزمات عبر الأطر القانونية والمؤسساتية. هذا الاختلاف في المرجعيات - حتى وإن لم يكن دينيًا بالمعنى المباشر دائمًا - يسهم في تشكيل تباينات في أسلوب التعامل مع الأزمات الدولية، خصوصًا في الحالات التي تتداخل فيها الأبعاد الثقافية أو الهوياتية أو الدينية.

وهكذا، لا يظهر البعد العقدي كعامل صدام مباشر بقدر ما يظهر كخلفية فكرية تؤثر في "طريقة التفكير السياسي" لدى كل طرف، وفي تعريفه لمفاهيم مثل القوة، والمسؤولية، والنظام الدولي.

خلاصة

إن القوانين التي تحكم العلاقات الأمريكية-الأوروبية تؤكد أن هذه العلاقة ليست مجرد تحالف ظرفي، بل منظومة تاريخية مركبة تجمع بين الضرورة الاستراتيجية، والبنية المؤسسية، والمرجعية الحضارية المشتركة. وهي علاقة تقوم على مفارقة دائمة: كلما اشتدت الخلافات في ظاهرها، برهنت البنى العميقة على قدرتها في إعادة إنتاج التماسك.

وهكذا، فإن فهم العلاقات الأمريكية-الأوروبية لا يكون فقط عبر قراءة أحداثها، بل عبر إدراك القواعد المستترة التي تضبط حركتها: ترابط لا يسمح بالفكاك، مؤسسات تمنع الانهيار، قيم توحّد حين يشتد الخطر، واختلال قوة يولّد التوتر دون أن ينسف الشراكة. ومن هنا تستمد هذه العلاقة خصوصيتها التاريخية بوصفها واحدة من أكثر العلاقات الدولية تعقيداً واستمرارية في العصر الحديث.

تكشف دراسة المسار التاريخي للعلاقات الأمريكية-الأوروبية أن هذه الشراكة ليست مجرد تفاعل سياسي بين قوتين دوليتين، بل هي بنية حضارية واستراتيجية متشابكة، تشكّلت عبر عقود من المصالح المشتركة، والتجارب التاريخية المتراكمة، والتحولات المتلاحقة في النظام الدولي. فهي علاقة قامت على الثبات في الجوهر، لكنها لم تتوقف يومًا عن إعادة تشكيل نفسها وفق مقتضيات كل مرحلة، مما جعلها واحدة من أكثر العلاقات الدولية قدرة على التكيّف والاستمرار.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن التحالفات العسكرية، وعلى رأسها الناتو، وفّرت الإطار الأمني الصلب الذي حمى هذه العلاقة ورسّخها، في حين شكّلت المصالح الاقتصادية المتبادلة شبكة اعتماد متبادل عميقة يصعب الفكاك منها. أما التحولات الثقافية والاجتماعية، فقد كشفت أن وحدة المرجعية الحضارية لا تلغي اختلاف التأويلات، بل تمنح هذه العلاقة طابعها الديناميكي القائم على الجدل المستمر بين التشابه والتمايز. وفي قلب هذا كله، برزت القوانين العامة الحاكمة – من الترابط الاستراتيجي إلى استمرارية المؤسسات والتجدد الجيلي – بوصفها مفاتيح تفسيرية لفهم كيف صمدت هذه العلاقة رغم ما اعترضها من أزمات وتباينات.

ومع دخول العالم مرحلة جديدة تتسم بتعدد الأقطاب، وصعود قوى دولية منافسة، وتغير طبيعة التهديدات من العسكرية التقليدية إلى الاقتصادية والرقمية، تبدو العلاقات الأمريكية-الأوروبية أمام اختبار تاريخي جديد:

هل ستظل هذه الشراكة قادرة على الحفاظ على تماسكها في عالم لم تعد فيه الهيمنة الغربية أمرًا مسلمًا به؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتوقف فقط على حجم المصالح المشتركة، بل على قدرة الطرفين على إعادة تعريف معنى الشراكة الأطلسية بما ينسجم مع تحولات القرن الحادي والعشرين. فالمستقبل لن يُبنى على إرث الماضي وحده، بل على مدى استعداد الولايات المتحدة وأوروبا لتجديد أدوات التعاون، وتجاوز خلافاتهما البنيوية، وصياغة رؤية مشتركة لعالم يتغير بوتيرة غير مسبوقة.

وهكذا، تبقى العلاقات الأمريكية-الأوروبية نموذجًا فريدًا في التاريخ الدولي: علاقة تتغير باستمرار، لكنها لا تنكسر؛ تتوتر، لكنها لا تنهار؛ وتختلف، لكنها تعود دومًا إلى منطق الشراكة الذي يجعل من الأطلسي أكثر من مجرد محيط يفصل بين قارتين، بل فضاءً استراتيجيًا يوحّد بين مصيرين متداخلين.

الفصل الخامس: العلاقات الأمريكية-الأوروبية في حقبة ترامب

شكّلت حقبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017-2021) منعطفًا حادًا في مسار العلاقات الأمريكية-الأوروبية، إذ لم تكن مجرد مرحلة عابرة من التباين السياسي بين ضفتي الأطلسي، بل مثلت اختبارًا عميقًا لصلابة التحالف الغربي ذاته، وللأسس التي قامت عليها الشراكة عبر الأطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فمع وصول ترامب إلى البيت الأبيض، دخلت السياسة الخارجية الأمريكية طورًا جديدًا اتسم بإعادة تعريف موقع الولايات المتحدة في العالم، من خلال شعار "أمريكا أولًا"، الذي لم يكن مجرد خطاب انتخابي، بل تحوّل إلى عقيدة سياسية أعادت صياغة علاقة واشنطن بحلفائها التقليديين، وفي مقدمتهم أوروبا.

لقد قامت العلاقات الأمريكية-الأوروبية، طوال العقود السابقة، على منظومة من الثوابت المشتركة: الالتزام بالتحالفات العسكرية، دعم المؤسسات متعددة الأطراف، الدفاع عن النظام الليبرالي الدولي، وترسيخ مبدأ القيادة الجماعية للغرب. غير أن إدارة ترامب تعاملت مع هذه المرتكزات بمنطق مغاير، قائم على البراغماتية القومية، وإعادة تقييم التحالفات بمنظار الكلفة والعائد المباشر، لا بمنطق الالتزام الاستراتيجي طويل الأمد. وهكذا، وجدت أوروبا نفسها أمام إدارة أمريكية تنظر إلى الحلفاء لا بوصفهم شركاء في مشروع حضاري وسياسي مشترك، بل أطرافًا ينبغي أن يثبتوا جدواهم العملية في ميزان المصالح الأمريكية الضيقة.

وقد تجلّت آثار هذا التحول في سلسلة من الأزمات والخلافات التي هزّت بنية العلاقة الأطلسية: من التشكيك المتكرر في جدوى حلف الناتو، إلى فرض الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية، مرورًا بالانسحاب من اتفاقيات دولية كانت أوروبا تعدّها حجر أساس في النظام الدولي، مثل اتفاق باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني. كما عمّقت تصريحات ترامب الناقدة للقادة الأوروبيين، ومواقفه الحادة من الاتحاد الأوروبي، شعورًا متزايدًا في العواصم الأوروبية بأن الولايات المتحدة لم تعد الشريك الذي يمكن الركون إلى ثبات مواقفه.

غير أن أهمية هذه المرحلة لا تكمن فقط في حجم التوتر الذي أحدثته، بل في أنها دفعت أوروبا إلى إعادة التفكير في موقعها الاستراتيجي، وفي حدود اعتمادها

التاريخي على الولايات المتحدة. فقد أعادت حقبة ترامب إحياء النقاش الأوروبي حول "الاستقلالية الاستراتيجية"، وطرحت بإلحاح سؤالًا جوهريًا: هل تستطيع أوروبا أن تبني قدرة ذاتية تحمي مصالحها بعيدًا عن تقلبات السياسة الأمريكية؟

من هنا، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق للعلاقات الأمريكية-الأوروبية خلال فترة رئاسة ترامب، بوصفها مرحلة كشفت هشاشة بعض مسلمات التحالف التقليدي، وأعادت رسم حدود الثقة بين الطرفين. وتتناول الدراسة المحاور الرئيسة التي صنعت ملامح هذه الحقبة، وفي مقدمتها: سياسة "**أمريكا أولًا**" وأثرها على النظام متعدد الأطراف، والخلافات الاقتصادية والتجارية، والتحولات في المجالين العسكري والأمني، والتحديات الدبلوماسية والسياسية، فضلًا عن الإرث البعيد المدى الذي تركته هذه المرحلة على مستقبل التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وأوروبا.

إن فهم العلاقات الأمريكية-الأوروبية في حقبة ترامب لا يعني فقط قراءة مرحلة من التوتر المرحلي، بل يعني الوقوف أمام لحظة مفصلية أعادت طرح أسئلة عميقة حول معنى التحالف، وحدود الثقة، ومستقبل الغرب السياسي في عالم لم يعد ثابت المعالم.

السياسة الخارجية الأمريكية "أمريكا أولًا" والتحول عن التعددية الأطرافية

مفهوم "أمريكا أولًا": من القيادة الدولية إلى الحمائية والمصالح القومية الضيقة

مثّلت سياسة "أمريكا أولًا" التي تبنّاها الرئيس دونالد ترامب انقلابًا واضحًا على الفلسفة التقليدية التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفلسفة التي قامت على مبدأ القيادة العالمية، ورعاية النظام الدولي الليبرالي، وتعزيز العمل متعدد الأطراف عبر التحالفات والمؤسسات الدولية. فلم يكن هذا الشعار مجرد أداة دعائية انتخابية، بل تحوّل إلى إطار فكري وسياسي أعاد تعريف دور الولايات المتحدة في العالم، وأعاد ترتيب أولوياتها الخارجية وفق منطق قومي ضيق، يضع المصلحة الأمريكية المباشرة فوق أي اعتبار تحالفي أو التزام دولي.

لقد تأسست الرؤية الترامبية على فرضية جوهرية مفادها أن الولايات المتحدة، خلال العقود السابقة، قدّمت أكثر مما ينبغي لحلفائها، وتحملت أعباءً مالية وعسكرية غير متكافئة، بينما استفادت قوى أخرى – بما فيها شركاؤها الأوروبيون – من المظلة الأمريكية دون أن تتحمل نصيبًا عادلًا من المسؤولية. ومن هذا المنطلق، نظر ترامب إلى كثير من الاتفاقيات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف بوصفها ترتيبات تُقيّد حرية القرار الأمريكي، أو تستنزف الموارد الوطنية دون مردود مباشر يتناسب مع حجم ما تدفعه واشنطن.

وهكذا، تحوّل الخطاب الأمريكي من لغة "القيادة المشتركة للعالم الحر" إلى لغة تقوم على إعادة التفاوض، والمراجعة، والضغط من أجل إعادة توزيع الكلفة. وأصبحت السياسة الخارجية في عهد ترامب أقل ارتباطًا بفكرة "المصلحة الغربية المشتركة"، وأكثر التصاقًا بمفهوم الربح والخسارة القومية المباشرة. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الأسلوب، بل مسّ جوهر الدور الأمريكي نفسه: من دولة تقود النظام الدولي إلى دولة تعيد تقييم جدوى بقائها في قلبه.

من التعددية إلى الأحادية المشروطة

قبل ترامب، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة – رغم اختلاف توجهاتها- تتعامل مع التعددية الأطرافية بوصفها أداة مركزية لترسيخ النفوذ الأمريكي، لا عبئًا عليه. فقد أدركت واشنطن أن قيادتها للعالم لا تُمارس فقط عبر القوة العسكرية، بل أيضًا عبر بناء التحالفات، وصياغة القواعد الدولية، والعمل من خلال المؤسسات الجماعية مثل الأمم المتحدة، وحلف الناتو، ومنظمة التجارة العالمية.

أما في عهد ترامب، فقد تعرّض هذا المنطق لهزة عنيفة. إذ انسحبت الولايات المتحدة من عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة، مثل اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي الإيراني، وانسحبت أو هددت بالانسحاب من مؤسسات دولية أخرى، بحجة أنها لا تخدم المصالح الأمريكية كما ينبغي. كما اتسمت العلاقة مع المنظمات الدولية بنبرة تشكيك وعداء غير مسبوقة، انعكست في تقليص الدعم المالي، وانتقاد آليات اتخاذ القرار فيها.

لقد أعادت هذه السياسات تعريف مفهوم الأحادية الأمريكية؛ فلم تعد الأحادية هنا تعني فقط قيادة منفردة من موقع القوة، بل أصبحت تعني أيضًا التحرر من الالتزامات الجماعية متى رأت واشنطن أنها لم تعد مربحة أو منصفة من منظورها الخاص.

الحمائية الاقتصادية كامتداد للعقيدة السياسية

في البعد الاقتصادي، ترجمت "أمريكا أولًا" نفسها في سياسات حمائية واضحة، هدفت إلى تقليل العجز التجاري، وإعادة الصناعات إلى الداخل الأمريكي، وحماية السوق الوطنية من المنافسة الخارجية. وقد انعكس ذلك في فرض رسوم جمركية على واردات من دول حليفة، بما فيها أوروبا، ما مثّل تحولًا صادمًا في العلاقات عبر الأطلسي، إذ لم تعد واشنطن تتردد في معاملة شركائها التقليديين كخصوم اقتصاديين إذا تعارضت مصالحهم مع أولوياتها القومية.

هذا النهج الحمائي لم يكن منفصلًا عن الرؤية السياسية العامة، بل كان امتدادًا لها؛ إذ انطلقت الإدارة الأمريكية من تصور يرى أن الانفتاح الاقتصادي العالمي، بصيغته

السابقة، أضرّ بالطبقة العاملة الأمريكية، وأضعف السيادة الاقتصادية للبلاد. ومن هنا، أصبح الاقتصاد أداة لإعادة رسم التوازنات السياسية الدولية، لا مجرد مجال للتعاون المتبادل.

أثر التحول على أوروبا والنظام الدولي

أثار هذا التحول قلقًا عميقًا في أوروبا، التي وجدت نفسها أمام شريك أمريكي يعيد تعريف التزاماته على نحو مفاجئ، ويقيس التحالفات بميزان الربح الآني لا بالمنطق الاستراتيجي بعيد المدى. فبالنسبة للعواصم الأوروبية، لم تكن "أمريكا أولًا" مجرد شعار أمريكي داخلي، بل سياسة ذات أثر مباشر على تماسك النظام الدولي الذي تشكلت أوروبا الحديثة في ظله.

كما أن هذه السياسة أضعفت الثقة المتبادلة بين ضفتي الأطلسي، ودفعت أوروبا إلى التساؤل عن مدى استقرار الاعتماد على الولايات المتحدة في عالم تتغير فيه الإدارات، وتتبدل معه العقائد السياسية بصورة حادة. وهكذا، أسهمت حقبة ترامب في تعميق النقاش الأوروبي حول الحاجة إلى استقلالية استراتيجية، ليس فقط في الدفاع، بل أيضًا في السياسة الخارجية والاقتصاد.

خلاصة

إن "أمريكا أولًا" لم تكن مجرد تحول تكتيكي في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، بل كانت إعادة صياغة جذرية لفلسفة الدور الأمريكي في العالم. فقد نقلت الولايات المتحدة من موقع الضامن الرئيسي للنظام الدولي إلى موقع الفاعل القومي الذي يراجع التزاماته بمنطق المصلحة الذاتية المباشرة.

وبذلك، فإن هذه السياسة لم تُحدث فقط توترًا في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، بل كشفت أيضًا هشاشة بعض المسلمات التي قامت عليها الشراكة الغربية لعقود، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة يعاد فيها تعريف معنى القيادة، والتحالف، والالتزام الدولي في عالم يتجه نحو مزيد من التنافس وعدم اليقين.

الانسحاب من الاتفاقيات الدولية: تفكيك الالتزام الأمريكي بالنظام متعدد الأطراف

شكّل الانسحاب الأمريكي من الاتفاقيات الدولية الكبرى أحد أكثر تجليات سياسة "أمريكا أولًا" إثارة للجدل والقلق في الساحة الدولية، ولا سيما في أوروبا، التي رأت في هذه الخطوات تحولًا خطيرًا من منطق الشراكة الجماعية إلى منطق الانكفاء القومي الأحادي. فهذه الانسحابات لم تكن مجرد قرارات إدارية معزولة، بل مثّلت رسالة سياسية عميقة مفادها أن الولايات المتحدة، في عهد ترامب، لم تعد ترى نفسها ملزمة بالحفاظ على البنى الدولية التي أسهمت هي ذاتها في بنائها وترسيخها منذ منتصف القرن العشرين.

لقد بدا واضحًا أن إدارة ترامب لم تتعامل مع الاتفاقيات الدولية بوصفها أطرًا تعاونية لتنظيم المصالح المشتركة، بل نظرت إليها من زاوية ضيقة تقوم على سؤال واحد: ما الذي تكسبه أمريكا مباشرة من بقائها في هذه المنظومات؟ وإذا لم تكن الإجابة مرضية وفق المعايير الترامبية، فإن الانسحاب يصبح خيارًا مشروعًا، مهما كانت التداعيات على الحلفاء أو على استقرار النظام الدولي.

أولًا: الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ (2017)

من القيادة البيئية إلى الانكفاء القومي

مثّل قرار الولايات المتحدة الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ صدمة عميقة للمجتمع الدولي، ليس فقط لأن واشنطن واحدة من أكبر الدول المسببة لانبعاثات الكربون، بل لأنها كانت أيضًا طرفًا محوريًا في صياغة الاتفاق نفسه. وقد برّرت إدارة ترامب القرار بأن الاتفاق يفرض أعباء اقتصادية غير عادلة على الصناعة الأمريكية، ويقيد النمو الاقتصادي الوطني لصالح منافسين دوليين.

غير أن أوروبا نظرت إلى هذا القرار باعتباره تراجعًا عن مسؤولية أخلاقية وتاريخية، وضربة مباشرة لفكرة التضامن الدولي في مواجهة أحد أخطر التحديات الوجودية للبشرية. فقد كانت الدول الأوروبية ترى في اتفاق باريس نموذجًا للتعاون العالمي القائم على تقاسم الأعباء والمسؤوليات، بينما جاء الانسحاب الأمريكي ليقوض هذا المنطق، ويكشف هشاشة الالتزامات الدولية عندما تُختزل في الحسابات السياسية الداخلية.

وقد زاد من عمق الأزمة أن أوروبا وجدت نفسها مضطرة لملء فراغ القيادة المناخية الذي خلّفته واشنطن، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف حضوره كقوة قيادية في ملف البيئة، في محاولة لحماية الاتفاق من الانهيار، وإبقاء الزخم الدولي قائمًا رغم الغياب الأمريكي.

ثانيًا: الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني (2018)

تصدع الثقة بين الحلفاء عبر الأطلسي

كان انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) أحد أكثر القرارات تأثيرًا على العلاقات الأمريكية-الأوروبية، لأنه مسّ اتفاقًا لم يكن مجرد تفاهم سياسي، بل إنجازًا دبلوماسيًا متعدد الأطراف شاركت أوروبا في صياغته ورأت فيه ضمانة أساسية لمنع الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

فعلى خلاف واشنطن، اعتبرت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة أن الاتفاق النووي – رغم نواقصه – يمثل أفضل إطار متاح لكبح البرنامج النووي الإيراني، وأن هدمه دون بديل واضح يفتح الباب أمام مزيد من التصعيد وعدم الاستقرار. لذلك، بدا القرار الأمريكي بالنسبة للأوروبيين تعبيرًا عن نزعة أحادية تتجاهل مشاورات الحلفاء، وتتجاوز مصالحهم الأمنية المباشرة.

وقد وضعت هذه الأزمة أوروبا في مأزق بالغ التعقيد: فمن جهة، أرادت الحفاظ على الاتفاق التزامًا بمصداقيتها الدولية؛ ومن جهة أخرى، اضطرت للتعامل مع العقوبات

الأمريكية التي استهدفت الشركات الأوروبية العاملة مع إيران، مما كشف حدود الاستقلال الأوروبي أمام النفوذ المالي الأمريكي، وأظهر هشاشة قدرة أوروبا على حماية قراراتها السيادية عندما تتعارض مع الإرادة الأمريكية.

ثالثًا: إضعاف منظمة التجارة العالمية

تقويض النظام التجاري القائم على القواعد

رغم أن إدارة ترامب لم تعلن انسحابًا رسميًا من منظمة التجارة العالمية، فإنها اتبعت سياسة هدفت فعليًا إلى تعطيل أحد أهم أعمدتها: جهاز تسوية النزاعات. فمن خلال رفض تعيين قضاة جدد في الهيئة الاستئنافية، شلّت واشنطن قدرة المنظمة على البت في النزاعات التجارية، مما أصاب النظام التجاري العالمي بحالة شبه شلل مؤسسي.

بالنسبة لأوروبا، مثّل هذا السلوك تهديدًا مباشرًا للنظام الاقتصادي الدولي الذي تستند إليه تجارتها الخارجية. فالاتحاد الأوروبي، بوصفه أحد أكبر المدافعين عن التجارة الحرة والنظام القائم على القواعد، رأى في هذه الخطوة تقويضًا خطيرًا لفكرة التحكيم الدولي العادل، واستبدالًا لها بمنطق القوة الاقتصادية الأحادية.

لقد كان تعطيل المنظمة، في نظر الأوروبيين، مؤشرًا على أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة في لعب دور "حارس النظام التجاري العالمي"، بل باتت مستعدة لتفكيك القواعد نفسها إذا رأت أنها لم تعد تخدم مصالحها الوطنية بالشكل المطلوب.

الدلالة الاستراتيجية لهذه الانسحابات

تكشف هذه الانسحابات مجتمعة عن تحول أعمق من مجرد مراجعة للاتفاقيات الدولية؛ إنها تعبر عن أزمة في فلسفة الالتزام الأمريكي ذاتها. فقد كان النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قائمًا على فكرة أن الولايات المتحدة لا تقود العالم فقط بقوتها، بل أيضًا بالتزامها بالقواعد التي تطلب من الآخرين احترامها. أما في عهد ترامب، فقد تآكل هذا الأساس، إذ أصبحت واشنطن تبدو مستعدة للانسحاب من أي إطار جماعي متى رأت أنه لا يحقق مصلحة فورية مباشرة.

وهذا ما جعل أوروبا تنظر إلى هذه المرحلة باعتبارها لحظة فقدان ثقة تاريخية، دفعتها إلى إعادة التفكير في موقعها داخل النظام الدولي، وفي حاجتها إلى تطوير أدوات مستقلة تحمي مصالحها بعيدًا عن التقلبات الحادة في السياسة الأمريكية.

خلاصة

إن الانسحاب الأمريكي من الاتفاقيات الدولية في عهد ترامب لم يكن مجرد سلسلة قرارات متفرقة، بل كان تعبيرًا عن تحوّل بنيوي في نظرة الولايات المتحدة إلى العالم: من شريك يصنع القواعد ويلتزم بها، إلى قوة تعيد تقييم القواعد بمنطق المنفعة الأحادية. وقد كان الأثر الأبرز لهذا التحول هو تعميق الشك الأوروبي في موثوقية الالتزام الأمريكي، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من العلاقات عبر الأطلسي، عنوانها الأبرز: التحالف تحت اختبار الثقة.

الخلافات الاقتصادية والتجارية (الحرب التجارية الباردة)

شكّلت الخلافات الاقتصادية والتجارية في حقبة ترامب أحد أكثر أبعاد التوتر حدة ووضوحًا في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، إذ انتقلت العلاقة عبر الأطلسي من منطق الشراكة الاقتصادية القائمة على الانفتاح والتكامل، إلى منطق أقرب إلى "الحرب التجارية الباردة"، حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع الحسابات السياسية والأمنية، وتتحول التجارة من مساحة تعاون إلى ساحة اختبار قوة ونفوذ.

لقد تبنّت إدارة ترامب مقاربة حمائية صريحة تحت شعار "أمريكا أولًا"، أعادت من خلالها تعريف مفهوم التجارة الحرة ذاته، فلم يعد يُنظر إلى الانفتاح الاقتصادي بوصفه قيمة استراتيجية مشتركة، بل كمنظومة يجب إعادة تقييمها وفق معيار منفعة الداخل الأمريكي المباشرة. ونتيجة لذلك، دخلت العلاقات التجارية مع أوروبا مرحلة من التصعيد غير المسبوق، اتسمت بفرض الرسوم الجمركية، وفتح جبهات تفاوض قسرية، واستخدام الأدوات الاقتصادية كوسائل ضغط سياسي مباشر.

أولًا: رسوم الصلب والألمنيوم (2018)

تحويل الأمن القومي إلى أداة اقتصادية

في مارس 2018، اتخذت إدارة ترامب قرارًا بفرض رسوم جمركية بلغت 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألمنيوم، مستندة إلى المادة 232 من قانون التوسع التجاري، وهي مادة صُممت أصلًا لأسباب تتعلق بالأمن القومي. غير أن توظيف هذه المادة في سياق تجارة مع حلفاء تقليديين مثل دول الاتحاد الأوروبي أثار جدلًا واسعًا، إذ اعتبرت بروكسل أن تبرير "التهديد الأمني" في هذه الحالة يفتقر إلى الأساس الواقعي، ويشكل انحرافًا عن روح القواعد التجارية الدولية.

وقد رأت أوروبا في هذا القرار تحولًا نوعيًا في طريقة استخدام الولايات المتحدة للأدوات القانونية، حيث لم تعد القوانين الاقتصادية تُوظف ضمن إطار تنظيمي محايد، بل أصبحت وسيلة ضغط في سياق تفاوضي صدامي. وهذا ما عمّق الشعور

الأوروبي بأن العلاقة التجارية لم تعد محكومة بمنطق القواعد المشتركة، بل بمنطق القوة وإعادة التفاوض الدائم.

ثانيًا: الرد الأوروبي

من الدفاع الاقتصادي إلى "الرد الاستراتيجي"

لم يقف الاتحاد الأوروبي موقف المتلقي السلبي لهذه الإجراءات، بل سارع إلى تبني ردود مضادة عبر فرض رسوم جمركية انتقامية استهدفت سلعًا أمريكية ذات رمزية اقتصادية وسياسية، في محاولة لصناعة توازن ردعي داخل النزاع التجاري. وقد شملت هذه الرسوم منتجات مثل الدراجات النارية "هارلي ديفيدسون" وويسكي "البوربون"، وهي منتجات ترتبط بهويات اقتصادية إقليمية داخل الولايات المتحدة، ما جعلها أدوات ضغط فعّالة داخل النظام السياسي الأمريكي نفسه.

وقد عكس هذا الرد الأوروبي تحولًا مهمًا في طريقة إدارة النزاع التجاري، إذ لم يعد الاتحاد الأوروبي يكتفي بالدفاع القانوني داخل أطر منظمة التجارة العالمية، بل انتقل إلى منطق الرد الاستراتيجي المتبادل، بما يعكس إدراكًا متزايدًا بأن قواعد التجارة الحرة لم تعد تعمل بكفاءتها السابقة في ظل السياسات الأحادية المتصاعدة.

الدلالة العامة للتوترات الاقتصادية

تكشف هذه المواجهات أن الاقتصاد في حقبة ترامب لم يعد مجالًا منفصلًا عن السياسة الخارجية، بل أصبح أداة مركزية في إعادة تشكيل ميزان العلاقات الدولية. فقد جرى توظيف الرسوم الجمركية، والقيود التجارية، وإعادة التفاوض القسري، كوسائل ضغط لإعادة توزيع المكاسب داخل النظام الاقتصادي العالمي، بما يخدم الرؤية الأمريكية الجديدة.

وفي المقابل، دفعت هذه السياسات أوروبا إلى إعادة التفكير في طبيعة اعتمادها الاقتصادي على الولايات المتحدة، وطرحت بحدة سؤال "الأمن الاقتصادي الأوروبي"، أي

مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية مصالحه التجارية في بيئة دولية تتسم بتصاعد النزعة الحمائية وتآكل قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف.

خلاصة

إن الخلافات الاقتصادية في حقبة ترامب لم تكن مجرد نزاعات تجارية عابرة، بل شكلت تعبيرًا مباشرًا عن تحول أعمق في فلسفة النظام الاقتصادي العالمي، من نظام قائم على القواعد والمؤسسات إلى نظام أكثر تقلبًا تحكمه اعتبارات القوة والمصلحة المباشرة. وقد أسهمت هذه التحولات في تعميق الفجوة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأعادت تعريف مفهوم "الشراكة الاقتصادية" داخل النظام الغربي، بوصفه علاقة لم تعد محصنة من الصدام، بل قابلة لإعادة التفاوض المستمر تحت ضغط السياسة.

التهديد بقطاع السيارات والنزاعات التجارية والمالية

أولا: تصعيد "الحرب التجارية الباردة" إلى قلب الصناعة الأوروبية

شكّل قطاع السيارات أحد أكثر ملفات التوتر حساسية في الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا خلال حقبة ترامب، نظراً لما يمثله هذا القطاع من ثقل استراتيجي داخل الاقتصاد الأوروبي، ولا سيما في ألمانيا التي تُعد صناعة السيارات فيها عموداً فقرياً للنمو الصناعي والتصدير. وقد مثّل تهديد إدارة ترامب بفرض رسوم جمركية قد تصل إلى 25% على واردات السيارات وقطع غيارها تصعيداً خطيراً، لم يكن مجرد إجراء اقتصادي محتمل، بل ورقة ضغط سياسية واقتصادية كشفت هشاشة التوازن داخل العلاقات عبر الأطلسي.

وقد أثارت هذه التهديدات قلقاً بالغاً في العواصم الأوروبية، إذ لم يكن تأثيرها محصوراً في قطاع واحد، بل كان من المتوقع أن يمتد إلى سلاسل التوريد العالمية المعقدة التي تربط الصناعات الأوروبية بالسوق الأمريكية. فصناعة السيارات ليست نشاطاً معزولاً، بل شبكة إنتاج عابرة للحدود، وأي اضطراب فيها كان سيؤدي إلى آثار متسلسلة تطال العمالة، والاستثمار، والنمو الاقتصادي في أكثر من دولة أوروبية.

وقد دفع هذا التصعيد الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة حذرة، تمزج بين التهدئة الدبلوماسية والاستعداد لسيناريوهات المواجهة، في محاولة لتفادي انزلاق العلاقات إلى حرب تجارية شاملة في أحد أهم قطاعاتها الحيوية.

ثانيًا: النزاعات حول السياسات التجارية والمالية

من التجارة إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة الاقتصادية

إلى جانب ملف السيارات، اتسعت دائرة الخلافات لتشمل قضايا أعمق تتعلق ببنية النظام التجاري العالمي نفسه. فقد انتقد الرئيس ترامب بشكل متكرر الفائض التجاري

الألماني مع الولايات المتحدة، معتبرًا أنه يعكس خللًا في توازن العلاقات الاقتصادية الثنائية، ويضر بالصناعة الأمريكية والعمالة المحلية. هذا الخطاب لم يكن تقنيًا فحسب، بل حمل طابعًا سياسيًا واضحًا يعكس رؤية الإدارة الأمريكية لإعادة ضبط ميزان التجارة الدولية وفق معايير أكثر "عدالة" من وجهة نظرها الخاصة.

كما امتدت الخلافات إلى ملفات أكثر تعقيدًا، مثل سياسات أسعار الصرف، والدعم الحكومي للصناعات، والممارسات التنظيمية التي اعتبرتها واشنطن غير متكافئة. وقد ساهم هذا التوسع في نطاق النزاع في صناعة حالة من عدم اليقين العميق داخل الأسواق العالمية، حيث أصبحت القواعد التي تحكم التجارة الدولية أقل وضوحًا وأكثر عرضة للتغير المفاجئ.

وفي موازاة ذلك، أدى تقويض دور منظمة التجارة العالمية وإضعاف قدرتها على التحكيم في النزاعات إلى تفاقم هذا الغموض، ما انعكس سلبًا على مناخ الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين ضفتي الأطلسي، وأضعف الثقة في استقرار النظام التجاري العالمي القائم على القواعد.

الدلالة العامة للتحولات الاقتصادية

تكشف هذه التوترات أن الخلافات التجارية في حقبة ترامب تجاوزت كونها نزاعات حول الرسوم أو الميزان التجاري، لتصبح تعبيرًا عن إعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد الدولي. فقد انتقل النظام من منطق الاستقرار القائم على المؤسسات والقواعد المتفق عليها، إلى منطق تفاوض دائم تحكمه القوة الاقتصادية والضغط السياسي.

وفي هذا السياق، وجدت أوروبا نفسها أمام تحدٍ مزدوج: حماية مصالحها الاقتصادية الحيوية من جهة، والحفاظ على نموذج التجارة الحرة الذي تمثله من جهة أخرى، في عالم تتزايد فيه النزعات الحمائية وتضعف فيه آليات الضبط الجماعي التقليدية.

خلاصة

إن التهديد بقطاع السيارات وما رافقه من نزاعات مالية وتجارية يعكس بوضوح أن العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الأوروبية في حقبة ترامب لم تعد تقوم على مسلّمات مستقرة، بل أصبحت ساحة لإعادة التفاوض المستمر حول حدود القوة والمصلحة والالتزام. وقد أسهم هذا التحول في تعميق الإدراك الأوروبي بأن الاستقرار الاقتصادي لم يعد مضمونًا تلقائيًا داخل المنظومة الغربية، بل بات رهينًا بتقلبات السياسة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجانب العسكري والأمني (أزمة الثقة في الناتو)

تفكك الثقة داخل المنظومة الأطلسية

تُعد الشراكة العسكرية والأمنية، وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أحد الأعمدة الصلبة التي قامت عليها العلاقات الأمريكية-الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتباره الإطار الذي جسّد مفهوم "الأمن الجماعي" وضمن استقرار القارة الأوروبية لعقود طويلة. غير أن هذه الركيزة شهدت خلال حقبة ترامب اهتزازًا غير مسبوق، لم يقتصر على الخلافات السياسية التقليدية، بل وصل إلى مستوى أزمة ثقة بنيوية في مستقبل التحالف ذاته، وفي طبيعة الالتزام الأمريكي تجاه أمن أوروبا.

لقد كشفت تصريحات وسياسات إدارة ترامب عن تحول واضح في النظرة إلى الناتو، من كونه التزامًا استراتيجيًا ثابتًا، إلى كونه صفقة أمنية قابلة لإعادة التقييم المستمر وفق معيار الكلفة والمنفعة. هذا التحول الخطابي والسياسي أثار قلقًا عميقًا في العواصم الأوروبية، التي اعتبرت أن المساس بمصداقية المادة الخامسة – التي تُعد حجر الأساس في الحلف – يمثل مساسًا مباشرًا بجوهر الردع الجماعي الذي يحمي القارة منذ عقود.

أولًا: انتقادات ترامب للناتو

من التحالف الاستراتيجي إلى التشكيك في الجدوى

لم تكن انتقادات الرئيس ترامب لحلف الناتو عابرة أو هامشية، بل اتسمت بالاستمرارية والحدة، حيث وصف الحلف في أكثر من مناسبة بأنه "متقادم" و"غير فعّال"، بل وذهب إلى حد التشكيك في جدوى استمرار التزامات الولايات المتحدة تجاهه. وقد مثلت هذه التصريحات تحولًا نوعيًا في الخطاب الأمريكي الرسمي، إذ كسرت مع تقليد طويل من الإجماع عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مركزية الناتو في الأمن الغربي.

وقد شكّلت هذه المواقف مصدر قلق بالغ لأوروبا، ليس فقط لأنها صادرة عن الرئيس الأمريكي، بل لأنها مست جوهر الضمانة الأمنية الأساسية التي بُني عليها النظام الأوروبي بعد الحرب. فالناتو لم يكن مجرد تحالف عسكري، بل كان أيضًا رمزًا للثقة الاستراتيجية بين ضفتي الأطلسي، وأي اهتزاز في هذه الثقة ينعكس مباشرة على تصورات الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية.

ثانيًا: الإنفاق الدفاعي

إعادة توزيع أعباء الأمن داخل الحلف

أحد أبرز محاور التوتر في هذه المرحلة تمثل في ملف الإنفاق الدفاعي، حيث ضغطت إدارة ترامب بشكل مكثف على الدول الأوروبية الأعضاء لرفع مساهماتها الدفاعية إلى نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لما تم الاتفاق عليه في قمة ويلز عام 2014. وقد جاء هذا الضغط مصحوبًا بخطاب حاد يعتبر أن الولايات المتحدة تتحمل عبئًا غير متوازن في حماية أوروبا، بينما لا تلتزم بعض الدول الأوروبية بمستوى الإنفاق المطلوب.

ورغم أن هذا الضغط أدى بالفعل إلى تحريك بعض الدول الأوروبية نحو زيادة ميزانياتها الدفاعية، إلا أن طريقة طرحه صنعت حالة من التوتر السياسي داخل الحلف، حيث لم يُنظر إليه كمجرد مطالبة بالتوازن المالي، بل كإعادة تعريف لعلاقة الحماية الأمريكية بأوروبا على أسس أكثر شرطية وأقل تلقائية. وهكذا، تحولت مسألة الإنفاق من ملف تقني إلى رمز لأزمة أعمق تتعلق بالثقة المتبادلة وتقاسم الأعباء داخل التحالف.

ثالثًا: إعادة تموضع القوات الأمريكية

إشارات استراتيجية على تراجع الالتزام التقليدي

في خطوة أثارت جدلًا واسعًا، أعلنت إدارة ترامب عن خطط لإعادة تموضع جزء من القوات الأمريكية المتمركزة في ألمانيا، مع تقليص بعض الانتشار العسكري في أوروبا أو إعادة توزيعه. وقد فُسرت هذه الخطوة في الأوساط الأوروبية على أنها رسالة سياسية أكثر من كونها قرارًا عسكريًا بحتًا، تعكس استياء واشنطن من مستويات الإنفاق الدفاعي لبعض الحلفاء، وفي مقدمتهم ألمانيا.

وقد أثارت هذه التطورات مخاوف استراتيجية تتعلق بتوازن الردع في القارة الأوروبية، خاصة في ظل التوترات المتصاعدة مع روسيا، حيث يُعد الوجود العسكري الأمريكي عنصرًا محوريًا في معادلة الأمن الأوروبي. وبالتالي، لم يكن النقاش حول إعادة التموضع نقاشًا لوجستيًا، بل نقاشًا حول مستقبل الضمانة الأمنية الأمريكية لأوروبا، وحدود التزامها التاريخي بالدفاع عن القارة.

الدلالة العامة لأزمة الناتو

تكشف هذه التطورات أن الأزمة داخل الناتو في حقبة ترامب لم تكن أزمة خلافات ظرفية، بل أزمة ثقة عميقة أعادت طرح سؤال جوهري حول طبيعة التحالف ذاته: هل هو التزام استراتيجي دائم يقوم على قيم مشتركة، أم ترتيب أمني مرن تحكمه الحسابات السياسية والمالية المتغيرة؟

لقد دفعت هذه المرحلة أوروبا إلى إعادة التفكير في مفهوم الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة، وفتحت الباب أمام نقاشات أوسع حول "الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية"، في ظل إدراك متزايد بأن ضمانات الأمن لم تعد ثابتة كما كانت في السابق، بل أصبحت أكثر ارتباطًا بتقلبات السياسة الداخلية الأمريكية.

خلاصة

إن الجانب العسكري والأمني في حقبة ترامب يكشف بوضوح أن الناتو لم يكن بمنأى عن التحولات العميقة التي أصابت العلاقات عبر الأطلسي. فقد انتقلت العلاقة من منطق الثقة التلقائية إلى منطق الشك والمراجعة، ومن الالتزام غير المشروط إلى الالتزام المشروط. وبهذا، لم تعد أزمة الناتو مجرد خلاف حول الإنفاق أو الانتشار العسكري، بل أصبحت تعبيرًا عن إعادة تعريف شاملة لمفهوم الأمن الجماعي في الغرب.

التحديات الدبلوماسية والسياسية

تفكك الانسجام السياسي داخل الشراكة عبر الأطلسي

لم تقتصر التحولات التي شهدتها العلاقات الأمريكية-الأوروبية في حقبة ترامب على الملفات الاقتصادية أو العسكرية، بل امتدت لتشمل مستوى أكثر حساسية وعمقًا، هو المستوى الدبلوماسي والسياسي، حيث برزت توترات غير مسبوقة بين البيت الأبيض والعواصم الأوروبية الكبرى. وقد أسهم الخطاب الشعبوي الذي تبنّاه الرئيس ترامب، القائم على إعادة تعريف الأولويات الوطنية بمنطق قومي صريح، في إحداث اهتزاز واضح في نمط التواصل السياسي التقليدي بين ضفتي الأطلسي، وأدى إلى تآكل تدريجي في منسوب الثقة المتبادلة الذي كان يشكل أساس الشراكة الغربية.

لقد تحولت الدبلوماسية في هذه المرحلة من فضاء لإدارة الخلافات ضمن إطار من التفاهم الاستراتيجي، إلى ساحة تتقاطع فيها التصريحات الحادة، والرسائل السياسية المباشرة، والانتقادات العلنية بين قادة يفترض أنهم ينتمون إلى تحالف واحد. وبهذا، لم تعد الخلافات محصورة في قنوات خلفية هادئة، بل أصبحت جزءًا من الخطاب السياسي العلني، ما زاد من حدة التوتر وأضعف قدرة الطرفين على الحفاظ على صورة موحدة للغرب في القضايا الدولية.

أولًا: التوترات مع القادة الأوروبيين

من الشراكة التقليدية إلى العلاقات المتوترة

ألمانيا (أنجيلا ميركل):

شكّلت العلاقة بين الرئيس ترامب والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أحد أبرز مظاهر التوتر داخل المعسكر الغربي. فقد تركزت الانتقادات الأمريكية على الفائض التجاري الألماني، وسياسات الهجرة التي تبنتها برلين، إضافة إلى اعتماد ألمانيا على الطاقة الروسية، وهو ما اعتُبر في الخطاب الأمريكي تهديدًا للتوازن الاستراتيجي الغربي. وقد

أدت هذه الخلافات إلى تباعد واضح في الرؤى حول ملفات دولية أساسية، مما أضعف الدور التقليدي لألمانيا كركيزة استقرار داخل أوروبا، وأظهر حدود التوافق السياسي داخل التحالف الأطلسي.

فرنسا (إيمانويل ماكرون):

حاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في بداية عهد ترامب بناء علاقة شخصية واستراتيجية معه، إلا أن هذا التقارب لم يصمد أمام التباينات العميقة في الرؤى حول النظام الدولي. فقد تفاقمت الخلافات بشأن الاتفاق النووي الإيراني واتفاق باريس للمناخ، إلى جانب التباين حول مفهوم القيادة الغربية. وقد بلغت حدة التوتر ذروتها عندما دعا ماكرون إلى إنشاء "جيش أوروبي حقيقي"، وهو تصريح أثار رد فعل سلبي من ترامب، الذي اعتبره تشكيكًا ضمنيًا في جدوى حلف الناتو ودور الولايات المتحدة في أمن أوروبا.

المملكة المتحدة:

رغم ما يُعرف بـ"العلاقة الخاصة" بين واشنطن ولندن، فإن حقبة ترامب لم تخلُ من التوترات. فقد أبدى ترامب دعمًا واضحًا لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وطرح فكرة إبرام اتفاق تجاري ثنائي سريع، وهو ما اعتُبر في بروكسل محاولة لتقويض وحدة الاتحاد الأوروبي. غير أن هذا التقارب السياسي لم يمنع استمرار الخلافات في ملفات أخرى، مثل الاتفاق النووي الإيراني والسياسات تجاه الصين، مما عكس أن حتى أقوى العلاقات الثنائية داخل الغرب لم تكن محصنة من آثار التحولات الترامبية.

ثانيًا: تأثير الخطاب الشعبوي الأمريكي على أوروبا

انتقال العدوى السياسية وتآكل التماسك الأوروبي

لم يكن تأثير الخطاب الشعبوي الذي تبنّاه ترامب محصورًا في العلاقة بين واشنطن وبروكسل، بل امتد ليترك بصماته على المشهد السياسي الداخلي في أوروبا نفسها. فقد ساهم هذا الخطاب، القائم على القومية الاقتصادية والشك في المؤسسات متعددة الأطراف، في تعزيز حضور الحركات الشعبوية واليمينية المتطرفة داخل عدد من الدول الأوروبية، التي وجدت في التجربة الترامبية نموذجًا سياسيًا قابلًا للاقتداء.

وقد أدى هذا التأثير إلى تعميق الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تصاعدت التباينات بين الدول الأعضاء حول قضايا السيادة، والهجرة، والعولمة، ومستقبل التكامل الأوروبي. كما أصبح من الصعب على الاتحاد تبني مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية، في ظل تصاعد النزعات القومية الداخلية، وتزايد الشك في جدوى المشروع الأوروبي المشترك.

وهكذا، لم يقتصر أثر الخطاب الأمريكي الجديد على إضعاف الانسجام عبر الأطلسي، بل امتد ليعيد تشكيل التوازنات السياسية داخل أوروبا نفسها، ويضعف قدرتها على تقديم موقف موحد في النظام الدولي.

الدلالة العامة للتحولات الدبلوماسية

تكشف هذه المرحلة أن العلاقات الدبلوماسية في حقبة ترامب لم تعد محكومة بمنطق التوافق الاستراتيجي التقليدي، بل أصبحت أقرب إلى ساحة تفاعلات سياسية مفتوحة، تتداخل فيها الاعتبارات الشخصية والخطابية مع المصالح الجيوسياسية. وقد أدى ذلك إلى إعادة تعريف طبيعة القيادة داخل الغرب، وإلى تراجع صورة "الكتلة الغربية الموحدة" التي سادت لعقود طويلة.

خلاصة

إن التحديات الدبلوماسية والسياسية في هذه الحقبة لا يمكن قراءتها بوصفها مجـرد خلافات بين قادة، بل بوصفها مؤشرًا على تحول أعمق في بنية العلاقـة الأمريكيـة-الأوروبية. فقد انتقلت هذه العلاقة من نموذج يقـوم على الانسـجام القيـادي واللغـة المشتركة في إدارة العالم، إلى نموذج أكثر تعقيدًا، تتداخل فيه المصالح المتباينة مع الخطابات الشعبوية والانقسامات الداخلية، مما جعل الشراكة الأطلسية أكثر هشاشـة وأقل قابلية للتوقع.

الفصل السادس: نحو شراكة متكافئة: العلاقات الأمريكية الأوروبية (2021-2026)

ترميم التحالف وإعادة إحياء التعددية (2021-2024)

شهدت العلاقات الأمريكية-الأوروبية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2024 تحولًا نوعيًا أعاد صياغة أسس الشراكة عبر الأطلسي، بعد مرحلة من التوتر والتباعد. فقد تبنّت الإدارة الأمريكية الجديدة مقاربة تقوم على ترميم التحالفات التقليدية وإحياء التعددية الدولية، وهو ما تجلّى في العودة إلى اتفاق باريس للمناخ، واستئناف الانخراط في منظمة الصحة العالمية، فضلًا عن إحياء المسار الدبلوماسي المتعلق بالاتفاق النووي الإيراني. وتعكس هذه الخطوات إدراكًا متجددًا لدى واشنطن بأن إدارة التحديات العالمية المعقدة لم تعد ممكنة بمنطق الأحادية، بل تتطلب تنسيقًا وثيقًا مع الحلفاء، وفي مقدمتهم أوروبا.

في السياق ذاته، تعزز التنسيق الاستراتيجي بين ضفتي الأطلسي في مواجهة القوى الصاعدة، خاصة الصين وروسيا، حيث أسهمت الحرب في أوكرانيا عام 2022 في إعادة توحيد الرؤية الغربية تجاه التهديدات الأمنية. ولم يقتصر هذا التحول على مستوى الخطاب السياسي، بل انعكس عمليًا في تعزيز دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي، بعدما استعاد أهميته كضامن للاستقرار الإقليمي في ظل بيئة دولية أكثر اضطرابًا. ويؤكد انضمام كل من فنلندا والسويد إلى الحلف هذا التحول، حيث مثّل توسع الناتو استجابة مباشرة لمخاوف أمنية متصاعدة، وعنوانًا لعودة منطق الردع الجماعي.

أما على الصعيد الاقتصادي والتقني، فقد برز مجلس التجارة والتكنولوجيا (TTC) كإطار مؤسسي محوري لتنظيم التعاون بين الجانبين في المجالات الاستراتيجية. فمنذ تأسيسه عام 2021، عمل المجلس على تنسيق السياسات المتعلقة بالتقنيات الناشئة، لا سيما الذكاء الاصطناعي، وتعزيز أمن سلاسل التوريد، والسعي نحو توحيد المعايير الرقمية. وقد شكّلت اجتماعاته الوزارية المتتالية، والتي بلغ عددها ستة حتى أبريل 2024، منصة لتعميق التكامل الاقتصادي والتقني، بما يعكس توجّهًا

مشـتركًا نحـو صـياغة قواعـد النظـام التكنولـوجي العـالمي في مواجهـة المنافسـة المتزايدة من القوى الأخرى.

آفاق الشراكة الكبرى والاستقرار التجاري (2025–2026)

شكّل عام 2025 محطة مفصلية في مسار العلاقات الاقتصـادية الأمريكيـة-الأوروبيـة، مع الإعلان عما وُصف بـ"الاتفاق التجاري الضخم"، والذي جـاء ثمـرة لمفاوضـات مكثفـة بين الإدارة الأمريكية العائدة إلى نهج التحالفات التقليدية، وقيادة المفوضية الأوروبية برئاسة أورسولا فون دير لاين. وقد هـدف هـذا الاتفـاق إلـى احتـواء التـوترات التجاريـة المتراكمة خلال السنوات السابقة، والتي تجلّت في تصاعد النزعات الحمائيـة وفـرض رسوم جمركية متبادلة بلغت في بعض الحالات مسـتويات مرتفعـة، مهـدِّدة بـانزلاق الطرفين نحو حرب تجارية شاملة. ومـن ثـم، مثّـل الاتفـاق خطـوة اسـتراتيجية لإعـادة ضبط قواعد التبادل التجاري وتعزيز الثقة بين الشريكين.

وفي سـياق متصـل، يبـرز الاقتصـاد العـابر للأطلسـي بوصـفه أحـد أعمـدة الاسـتقرار الاقتصادي العالمي، حيث قدّم تقرير غرفـة التجـارة الأمريكيـة لـدى الاتحـاد الأوروبـي (AmCham EU) لعـام 2026 صـورة شـاملة عـن عمـق هـذا التـرابط. إذ يُقـدَّر حجـم الاقتصاد العابر للأطلسي بنحو 9.8 تريليون دولار، مع تدفقات تجارية يومية تتجاوز 6.4 مليار دولار، منها حوالي 4.5 مليار دولار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مباشرة. وتعكس هـذه الأرقـام مسـتوى غيـر مسـبوق مـن التشـابك الاقتصـادي، يجعـل مـن أي اضطراب في هذه العلاقة ذا انعكاسات واسعة على الاقتصاد العالمي.

ورغم هذا الزخم، يشير التقرير إلى استمرار تحديات هيكلية تؤثر في آفـاق النمـو، مـن أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقـة في أوروبـا، وتصـاعد المنافسـة الصـينية في القطاعـات الصناعية والتكنولوجية، فضلًا عن الحاجة الملحّة إلـى الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة الرقمية، خاصة في مجالات الـذكاء الاصـطناعي. وفي هـذا السـياق، تُظهـر التوقعـات نموًا اقتصاديًا معتدلًا خلال عام 2026، يُقدّر بنحو 2.5% في الولايـات المتحـدة مقابـل

حوالي 1.2% في أوروبا، ما يعكس تفاوتًا في ديناميات التعافي، ويؤكد في الوقت ذاته استمرار الاعتماد المتبادل كعامل استقرار رئيسي في العلاقات عبر الأطلسي.

الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في ظل "الشراكة المتكافئة"

شهد مفهوم الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي خلال هذه المرحلة تطورًا نوعيًا، إذ انتقل من كونه مجرد استجابة ظرفية لتقلبات السياسة الأمريكية إلى مشروع استراتيجي متكامل يسعى إلى إعادة تموضع أوروبا كفاعل دولي مستقل نسبيًا. ويعكس هذا التحول، كما تشير أدبيات مراكز الفكر الأوروبية، تنامي الوعي داخل الاتحاد الأوروبي بضرورة امتلاك أدوات القوة السياسية والاقتصادية والدفاعية التي تمكّنه من حماية مصالحه وقيمه في بيئة دولية تتسم بالتنافسية والتقلب.

غير أن هذا التوجه لم يتبلور في صورة قطيعة مع الولايات المتحدة، بل في إطار ما يمكن وصفه بـ"الاستقلال المكمل" لا "الاستقلال المضاد". فقد حرصت أوروبا على تحقيق توازن دقيق بين تعزيز قدراتها الذاتية، خاصة في المجالين الدفاعي والتكنولوجي، وبين الحفاظ على الارتباط البنيوي بحلف شمال الأطلسي بوصفه الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي. ويتجلى ذلك في مبادرات مثل "البوصلة الاستراتيجية"، التي تهدف إلى تطوير جاهزية الاتحاد الأوروبي وقدرته على التحرك المستقل عند الضرورة، دون الإخلال بمنظومة الردع الجماعي التي يوفرها الحلف.

وبهذا المعنى، لا يُفهم الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي بوصفه مشروع انفصال، بل كمسعى لإعادة تعريف طبيعة الشراكة عبر الأطلسي على أسس أكثر توازنًا. فهو يعكس تطلعًا أوروبيًا إلى الانتقال من موقع "التابع الأمني" إلى "الشريك الفاعل"، القادر على تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع الولايات المتحدة، بما يعزز من تماسك التحالف الغربي في مواجهة التحديات العالمية، وفي الوقت ذاته يمنح أوروبا هامشًا أوسع من المبادرة والقرار المستقل.

الفصل السابع: تقييم العلاقة الأمريكية الأوروبية الغربية في حرب إيران (2026)

تمثل حرب إيران التي اندلعت في فبراير 2026 منعطفًا حادًا في مسار العلاقات عبر الأطلسي، إذ لم تكن مجرد أزمة جيوسياسية عابرة، بل اختبارًا حقيقيًا لصلابة التحالف الغربي وحدود تماسكه. فقد كشفت هذه الحرب عن اختلالات بنيوية داخل حلف شمال الأطلسي، وأبرزت فجوة متنامية في الإدراك الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، سواء على مستوى تعريف التهديدات أو أولويات التعامل معها. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك طبيعة هذا التحول، وتحليل مواقف القوى الأوروبية الرئيسية، واستشراف تداعياته على مستقبل الشراكة الأطلسية وبنية النظام الدولي.

طبيعة العلاقة وتطورها: من التحالف الاستراتيجي إلى التوجس المشروط

في سياق هذه الحرب، شهدت العلاقة الأمريكية-الأوروبية انتقالًا واضحًا من نموذج "التحالف الاستراتيجي المتماسك" إلى نمط أقرب إلى "التعاون الانتقائي المشروط"، حيث لم يعد التوافق الغربي أمرًا مفترضًا، بل بات رهينًا بحسابات المصلحة والبيئة الإقليمية لكل طرف. فبينما اندفعت الإدارة الأمريكية، بقيادة الرئيس دونالد ترامب، نحو تبني خيار الحسم العسكري إلى جانب كيان "إسرائيل"، تحت مبررات تتعلق بتفكيك القدرات النووية الإيرانية وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، نظرت العديد من العواصم الأوروبية إلى هذا التوجه باعتباره مخاطرة استراتيجية عالية الكلفة.

وقد انطلق الموقف الأوروبي من اعتبارات مركّبة، في مقدمتها أمن الطاقة، واحتمالات اتساع رقعة الصراع، وتداعياته المباشرة على الاستقرار الاقتصادي والأمني داخل القارة. كما عبّر هذا التباين عن اختلاف أعمق في فلسفة إدارة الأزمات الدولية؛ إذ تميل الولايات المتحدة إلى توظيف القوة الصلبة كأداة رئيسية لإعادة ضبط النظام الدولي، في حين تفضّل أوروبا مقاربات أكثر حذرًا تقوم على الاحتواء الدبلوماسي وتفادي الانزلاق إلى صراعات مفتوحة.

وعليه، لم تعد العلاقة عبر الأطلسي خلال هذه الأزمة قائمة على الانسجام الاستراتيجي، بل على نوع من التوجس المتبادل، حيث سعت الدول الأوروبية إلى تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على التحالف مع واشنطن، وتفادي الانخراط الكامل في حرب قد تمسّ مصالحها الحيوية بشكل مباشر. وهذا التحول يعكس، في جوهره، انتقال الشراكة الأطلسية من مرحلة "وحدة التهديد" إلى مرحلة "تعدد القراءات الاستراتيجية"، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل هذا التحالف وقدرته على التكيّف مع بيئة دولية أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز القوة.

تباين المواقف الأوروبية وتفكك وحدة القرار الأطلسي

تكشف مواقف الأطراف الغربية خلال حرب إيران 2026 عن تحول عميق في طبيعة العلاقة عبر الأطلسي، حيث لم يعد الغرب كتلة متماسكة ذات موقف موحّد، بل باتت كل دولة تتحرك وفق حساباتها الخاصة ومصالحها المباشرة. فقد قادت الولايات المتحدة مسار التصعيد العسكري بمنهج صدامي واضح، قائم على الضربات الاستباقية والحصار، مقرونًا بضغط متزايد على الحلفاء للانخراط الكامل، في تعبير صريح عن إعادة تعريف التحالف على أساس الولاء لا الشراكة. في المقابل، برزت إسبانيا كأحد أكثر الأصوات رفضًا، إذ أعلنت معارضة قاطعة للحرب وترجمت ذلك عمليًا برفض استخدام قواعدها وإغلاق مجالها الجوي، ما أدى إلى توتر حاد مع واشنطن. أما المملكة المتحدة، فقد سعت إلى التوفيق بين التزاماتها الأطلسية وحساباتها الداخلية، فاختارت دعمًا دفاعيًا محدودًا دون الانخراط في العمليات الهجومية، في ظل توتر سياسي مع الإدارة الأمريكية. وعلى الجانب الفرنسي، تجلّت بوضوح ملامح الاستقلال الاستراتيجي، حيث شاركت باريس في حماية الملاحة الدولية مع رفضها القاطع لفكرة تغيير النظام بالقوة، محافظةً على مسافة محسوبة من التصعيد الأمريكي. في حين اتخذت ألمانيا موقفًا حذرًا يعكس قلقًا اقتصاديًا عميقًا، فدعمت سياسيًا دون مشاركة عسكرية مباشرة، وسعت في الوقت ذاته إلى احتواء تداعيات الأزمة داخليًا والحفاظ على تماسك الناتو. وبذلك، تعكس هذه المواقف مجتمعة انتقال التحالف الغربي من حالة وحدة القرار إلى تعددية الرؤى، ومن شراكة قائمة

على التنسيق إلى علاقة يغلب عليها الطابع المشروط والتوازن الحذر بين الالتزام والمصلحة.

قراءة في مواقف الأطراف الرئيسية

الموقف الإسباني: نموذج المعارضة الصريحة

مثّلت إسبانيا، بقيادة بيدرو سانشيز، حالة الاعتراض الأكثر وضوحًا وحدّة داخل المعسكر الأوروبي، حيث لم تكتفِ برفض الحرب على المستوى الخطابي، بل ترجمت موقفها إلى إجراءات سيادية مباشرة، أبرزها منع استخدام القواعد العسكرية المشتركة، مثل روتا ومورون، كمنصات للعمليات الهجومية ضد إيران. وقد استند هذا الموقف إلى مرجعية مزدوجة تجمع بين الالتزام بالقانون الدولي والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، في مقابل رفض الانخراط في مغامرة عسكرية مفتوحة العواقب. ولم يكن هذا الخيار مجرد خلاف سياسي عابر، بل عكس توجّهًا أوروبيًا متصاعدًا—خصوصًا لدى التيارات اليسارية—نحو ترسيخ مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي" في مواجهة الضغوط الأمريكية. وقد أدى ذلك إلى صدام مباشر مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي اعتبرت الموقف الإسباني خروجًا عن مقتضيات التحالف، ولوّحت بإجراءات عقابية، من بينها التهديد بعقوبات تجارية. ومع ذلك، تمسّكت مدريد بموقفها، مؤكدة أن سيادتها وشرعيتها الدولية تمثلان خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه.

الموقف البريطاني: نموذج الدعم الدفاعي المتردد

في المقابل، سعت المملكة المتحدة، بقيادة كير ستارمر، إلى الحفاظ على توازن دقيق بين التزامها التاريخي بـ"العلاقة الخاصة" مع الولايات المتحدة، وبين تجنب الانخراط في حرب هجومية واسعة النطاق. وقد تجلى هذا التردد في التأخير المتعمّد لمنح إذن استخدام القواعد البريطانية في عمليات هجومية، ما أحدث

فجوة ثقة مع الإدارة الأمريكية التي رأت في هذا السلوك تقويضًا للتنسيق العسكري. ومع ذلك، لم تنسحب بريطانيا من المشهد، بل أعادت تعريف دورها ضمن إطار دفاعي، تمثل في نشر قوات لحماية المصالح الغربية، والسماح باستخدام قواعدها في مهام محددة، كاعتراض التهديدات الجوية فوق قبرص. ويعكس هذا الموقف محاولة بريطانية لإعادة صياغة دورها كـ"شريك داعم" لا "طرف مهاجم"، بما يحفظ الحد الأدنى من التماسك الأطلسي دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة لا تحظى بإجماع داخلي أو دولي.

الموقف الفرنسي والألماني: براغماتية حذرة وقلق استراتيجي

أما فرنسا وألمانيا، فقد قدمتا نموذجًا مزدوجًا يجمع بين البراغماتية السياسية والقلق الاستراتيجي. ففي الحالة الفرنسية، حرصت باريس، بقيادة إيمانويل ماكرون، على تأكيد استقلالية قرارها الاستراتيجي عبر التركيز على حماية المصالح الحيوية، لا سيما أمن الملاحة في مضيق هرمز، مع رفض قاطع لفكرة "تغيير الأنظمة بالقوة" باعتبارها نهجًا يهدد الاستقرار الإقليمي ويقوّض الشرعية الدولية. وقد جاء هذا الموقف في سياق سعي فرنسي متواصل لترسيخ دور أوروبي أكثر استقلالًا في إدارة الأزمات الدولية.

في المقابل، بدت ألمانيا أكثر انشغالًا بالتداعيات الاقتصادية للحرب، حيث عبّرت قيادة المستشار فريدريش ميرز عن قلق عميق من انعكاسات الصراع على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد الأوروبية. ولم يقتصر الموقف الألماني على التحذير الاقتصادي، بل امتد إلى بُعد استراتيجي أوسع، تمثل في التخوف من أن تؤدي هذه الحرب إلى إضعاف تماسك حلف الناتو، وربما تعميق الانقسامات داخله. ومن هنا، اتسم الموقف الألماني بالحذر الشديد، ساعيًا إلى احتواء التصعيد والدفع نحو الحفاظ على الحد الأدنى من وحدة الصف الأطلسي في مواجهة أزمة كاشفة لحدود هذا التحالف.

نقاط الخلاف الجوهرية وأثرها على تماسك الناتو

كشفت حرب إيران 2026 عن مجموعة من التباينات البنيوية العميقة داخل المعسكر الغربي، لم تعد مجرد خلافات سياسية ظرفية، بل تحولت إلى مؤشرات على إعادة تعريف طبيعة التحالف الأطلسي نفسه وحدود الالتزام المتبادل داخله.

أولاً، برزت مسألة استخدام القواعد العسكرية الأوروبية كأحد أكثر الملفات حساسية، إذ تحولت من شأن لوجستي إلى قضية سيادة وطنية واختبار مباشر لمفهوم الشراكة داخل الناتو. فقد رفضت دول مثل إسبانيا تحويل قواعدها إلى منصات انطلاق لعمليات هجومية لا تحظى بإجماع سياسي داخلي، ما فتح مواجهة مباشرة مع واشنطن وأثار جدلاً حول حدود "الالتزام الحليف" مقابل "القرار السيادي."

ثانياً، ظهر انقسام حاد حول شرعية الحرب ذاتها؛ إذ تبنت الولايات المتحدة خطاب "الضربات الاستباقية" باعتبارها ضرورة أمنية مرتبطة بردع التهديد الإيراني وحماية "إسرائيل"، بينما رأت غالبية العواصم الأوروبية أن العمليات العسكرية تمثل تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وعودة إلى منطق الأحادية في استخدام القوة، ما عمّق الفجوة القيمية داخل التحالف.

ثالثاً، شكّل أمن الطاقة والارتدادات الاقتصادية عاملاً حاسماً في توسيع هوة الخلاف، حيث انعكس الحصار والتوتر في مضيق هرمز بشكل غير متكافئ على طرفي الأطلسي. فالولايات المتحدة، بصفتها منتجاً رئيسياً للطاقة، استطاعت امتصاص الصدمة نسبياً، بينما وجدت أوروبا نفسها في موقع هشّ باعتبارها مستوردا يعتمد على تدفقات مستقرة، ما جعل أولوياتها تميل نحو احتواء الأزمة أكثر من تصعيدها.

وأخيراً، برزت تداعيات استراتيجية تتعلق بمستقبل حلف الناتو ذاته، حيث أعادت الحرب إحياء النقاش حول مدى استدامة المظلة الأمنية الأمريكية لأوروبا. وقد غذّت هذه التطورات مخاوف أوروبية متزايدة من احتمال تراجع الالتزام الأمريكي، ما دفع بعض الدول إلى التفكير في سيناريوهات دفاعية بديلة أو ما يُعرف بـ"خطة ب" أوروبية، تقوم على تعزيز الاستقلال الأمني دون كسر التحالف بشكل كامل.

وهكذا لم تكشف حرب إيران عن خلافات ظرفية، بل عن لحظة اختبار حقيقية لمعادلة الأطلسي، حيث بات التماسك مرهوناً بقدرة الطرفين على إعادة تعريف الشراكة بين الضرورة الاستراتيجية والاستقلال السيادي.

خلاصة

أفرزت حرب إيران 2026 لحظة مفصلية في مسار العلاقات الأمريكية-الأوروبية، حيث لم تعد هذه العلاقة تُفهم بوصفها تحالفاً مستقراً، بل بوصفها تحالفاً يخضع لاختبار وجودي حقيقي يكشف حدود التوافق ومجالات التباين بين الضفتين الأطلسيتين.

فقد أظهرت الحرب بوضوح أن المظلة الأمنية الأمريكية لم تعد ضماناً مطلقاً أو "شيكاً على بياض"، بل أصبحت مشروطة بتقاطع المصالح وتباين القرارات السياسية، الأمر الذي دفع أوروبا إلى إعادة تقييم موقعها داخل المنظومة الأطلسية. وفي هذا السياق، تصاعدت النقاشات الأوروبية حول الاستقلال الاستراتيجي بوصفه خياراً واقعياً لا مجرد طموح نظري، إلى جانب التفكير في تطوير "خطة بديلة" تقلل من الاعتماد الكامل على القرار الأمريكي المنفرد.

إن هذا التحول لا يعكس مجرد خلاف ظرفي مرتبط بأزمة عسكرية، بل يشير إلى بداية إعادة تشكيل أعمق للنظام الأمني الغربي والدولي، حيث تتجه أوروبا تدريجياً نحو تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية، وبناء هامش أوسع من الاستقلال في القرار الاستراتيجي. وفي المقابل، قد تعيد الولايات المتحدة تعريف أولويات التزاماتها العالمية.

وبذلك، تبدو مرحلة ما بعد حرب إيران 2026 وكأنها انتقال من منطق التحالف التقليدي إلى منطق الشراكة المشروطة والمتغيرة، بما يحمله ذلك من انعكاسات بعيدة المدى على توازنات القوة في النظام الدولي بأكمله.

الفصل الثامن: الإرث والتأثير على العلاقات المستقبلية

من صدمة ترامب إلى إعادة صياغة الشراكة الأطلسية

لم تكن حقبة ترامب مجرد مرحلة عابرة من التوتر داخل العلاقات الأمريكية-الأوروبية، بل مثلت نقطة انعطاف تاريخية تركت آثارًا استراتيجية عميقة على بنية الشراكة عبر الأطلسي، وأعادت طرح أسئلة جوهرية حول مستقبلها في عالم يتجه نحو تعددية قطبية متزايدة. فقد كشفت هذه المرحلة للأوروبيين أن الاعتماد التقليدي على الولايات المتحدة، بوصفها الضامن النهائي للأمن والاستقرار الغربي، لم يعد مسلّمة ثابتة، بل بات رهينًا بتقلبات السياسة الداخلية الأمريكية وتغير أولوياتها الاستراتيجية.

لقد مثّلت سنوات ترامب صدمة سياسية ونفسية للنخب الأوروبية، لأنها أظهرت بوضوح أن التحالف التاريخي مع واشنطن لم يعد محصنًا من الانكفاء القومي الأمريكي، وأن الالتزام الأمريكي تجاه أوروبا يمكن أن يخضع لإعادة تقييم جذري وفقًا لمعادلات انتخابية داخلية أو رؤى أيديولوجية متغيرة. ومن هنا، لم يكن الإرث الأهم لهذه المرحلة في القرارات التي اتخذها ترامب بحد ذاتها، بل في التحول الذهني الذي أحدثته داخل أوروبا تجاه مفهوم الاعتماد والشراكة والقدرة الذاتية.

أولًا: الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي

من التبعية الأمنية إلى البحث عن السيادة الذاتية

أحد أبرز النتائج بعيدة المدى لحقبة ترامب تمثل في تسريع النقاش الأوروبي حول "الاستقلال الاستراتيجي"، وهو المفهوم الذي يعكس رغبة متنامية داخل الاتحاد الأوروبي في بناء قدرة ذاتية مستقلة تُمكّنه من حماية مصالحه دون ارتهان كامل للمظلة الأمريكية.

فعلى مدى عقود، قامت المنظومة الأمنية الأوروبية على افتراض ثابت مفاده أن الولايات المتحدة ستظل الضامن الأساسي لأمن القارة، من خلال الناتو والانتشار العسكري الأمريكي في أوروبا. غير أن التشكيك الترامبي في جدوى الناتو، والضغوط المتعلقة بتقاسم الأعباء، والتهديدات بإعادة تموضع القوات، دفعت الأوروبيين إلى إدراك أن أمنهم لا يمكن أن يبقى مرهونًا بالكامل بإرادة سياسية خارجية قد تتغير بتغير الإدارات.

وقد تجلّى هذا الإدراك في خطوات عملية، أبرزها إطلاق مبادرات مثل:

- **التعاون الهيكلي الدائم** (**PESCO**) كإطار لتعزيز التنسيق الدفاعي بين الدول الأوروبية .
- **صندوق الدفاع الأوروبي**: لتمويل مشاريع عسكرية وتكنولوجية مشتركة تهدف إلى بناء قاعدة دفاعية أوروبية أكثر استقلالًا .
- **تعزيز الصناعات الدفاعية الأوروبية**: بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا والسلاح الأمريكيين .

هذه المبادرات لم تكن مجرد رد فعل تقني، بل تعبيرًا عن تحول فلسفي في التفكير الأوروبي: من قارة تعتمد على الحماية الأمريكية، إلى فاعل يسعى إلى امتلاك قراره الاستراتيجي الخاص.

ثانيًا: إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة

من التحالف التلقائي إلى الشراكة المشروطة

دفعت تجربة ترامب أوروبا إلى إعادة النظر في طبيعة علاقتها بواشنطن، فلم تعد العلاقة تُفهم باعتبارها تحالفًا بديهيًا ثابتًا، بل أصبحت تُقاس بمدى استقرار الالتزام الأمريكي واستمراريته. لقد أدرك الأوروبيون أن الولايات المتحدة، حتى وإن عادت إلى خطاب أكثر تقليدية مع الإدارات اللاحقة، قد تعود مستقبلًا إلى نماذج مشابهة من الانعزالية أو القومية الاقتصادية.

ومن ثم، بدأت أوروبا تتبنى نهجًا أكثر حذرًا وبراغماتية في إدارة العلاقة عبر الأطلسي، يقوم على تنويع الشراكات الدولية، وتعزيز استقلال القرار في ملفات مثل الطاقة، والتكنولوجيا، والسياسة الخارجية، بحيث لا تكون القارة رهينة لتقلبات السياسة الأمريكية الداخلية.

ثالثًا: الأثر على النظام الدولي

أوروبا في عالم متعدد الأقطاب

أعادت حقبة ترامب أيضًا تشكيل موقع أوروبا داخل النظام الدولي الأوسع. ففي ظل تصاعد نفوذ الصين، وعودة روسيا كفاعل ضاغط، وتراجع اليقين بشأن القيادة الأمريكية، بات الاتحاد الأوروبي مضطرًا إلى إعادة تعريف دوره بوصفه قطبًا استراتيجيًا مستقلًا، لا مجرد شريك تابع داخل المنظومة الغربية.

وقد ساهمت هذه التحولات في دفع أوروبا نحو تبني سياسات أكثر استقلالًا في ملفات حساسة، مثل العلاقات مع الصين، والسياسة تجاه الشرق الأوسط، وأمن الطاقة، وهو ما يعكس بداية انتقال تدريجي من "أوروبا الحليف" إلى "أوروبا الفاعل المستقل".

الدلالة التاريخية للإرث الترامبي

تكمن الأهمية الحقيقية لإرث ترامب في أنه لم يغيّر فقط سياسات ظرفية، بل زعزع يقينًا تاريخيًا ظل راسخًا منذ 1945: أن الولايات المتحدة ستظل دائمًا الحليف الذي لا يتغير. هذه الهزة في الثقة دفعت أوروبا إلى الانتقال من منطق الاطمئنان إلى منطق التحوط الاستراتيجي، ومن الاعتماد شبه الكامل إلى البحث عن توازن جديد في العلاقة.

خلاصة

إن الإرث الذي تركته حقبة ترامب على العلاقات الأمريكية-الأوروبية يتمثل في أنها حوّلت العلاقة من تحالف قائم على الثقة غير المشروطة، إلى شراكة تخضع لإعادة تقييم مستمر. وقد دفعت أوروبا إلى مراجعة عميقة لموقعها في العالم، وسرّعت انتقالها نحو مفهوم الاستقلال الاستراتيجي بوصفه ضرورة وجودية لا خيارًا سياسيًا فقط.

وهكذا، فإن ما بدأ كمرحلة توتر سياسي عابر، انتهى إلى إعادة تشكيل الوعي الأوروبي بذاته، وبحلفائه، وبحدود الاعتماد على الآخرين في عالم لم يعد مستقرًا كما كان.

تغير النظرة لأمريكا من "حليف لا غنى عنه" إلى "شريك غير مضمون"

شهدت حقبة ترامب تحولًا عميقًا في الطريقة التي تنظر بها أوروبا إلى الولايات المتحدة، حيث انتقلت هذه النظرة تدريجيًا من اعتبار واشنطن "حليفًا لا غنى عنه" يشكل الضامن الأساسي للأمن الغربي والنظام الدولي، إلى تصور أكثر حذرًا يقوم على اعتبارها "شريكًا استراتيجيًا غير مضمون الاستمرارية". ولم يكن هذا التحول مجرد تغير في الخطاب السياسي، بل نتيجة تراكم سياسات عملية، أبرزها نهج "أمريكا أولًا"، والانسحاب من الاتفاقيات الدولية، واستخدام الأدوات التجارية كوسائل ضغط، إلى جانب الخطاب السياسي المتقلب تجاه الحلفاء التقليديين.

لقد أدت هذه التطورات إلى زعزعة أحد أهم أعمدة الثقة التي قامت عليها العلاقة عبر الأطلسي منذ الحرب العالمية الثانية، وهو افتراض الاستمرارية والالتزام الأمريكي طويل الأمد تجاه أمن واستقرار أوروبا. ومع تآكل هذا الافتراض، بدأت العواصم الأوروبية بإعادة تقييم موقع الولايات المتحدة داخل منظومتها الاستراتيجية، ليس بوصفها مرجعية ثابتة، بل كفاعل دولي يخضع لتغيرات داخلية قد تؤثر بشكل مباشر على التزاماته الخارجية.

ونتيجة لذلك، اتجهت أوروبا نحو سياسة خارجية أكثر تنوعًا وتوازنًا، تقوم على توسيع شبكة علاقاتها الدولية وعدم حصرها في الإطار الأمريكي التقليدي. وقد برز في هذا السياق اهتمام متزايد بتعزيز العلاقات مع قوى صاعدة مثل الصين والهند، إلى جانب محاولة بناء استقلالية نسبية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن، بما يقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على طرف واحد في النظام الدولي.

الانعكاسات طويلة الأمد

من أزمة عابرة إلى إعادة تشكيل النظام الدولي

إن إرث حقبة ترامب لا يمكن اختزاله في كونه سلسلة من الخلافات المؤقتة، بل يتجاوز ذلك ليشكل نقطة تحول في بنية العلاقات الدولية، وفي موقع أوروبا داخل

النظام العالمي. فقد أسهمت هذه المرحلة في إعادة صياغة عدد من التوازنات الأساسية، ودفعت أوروبا إلى إعادة تعريف دورها وذاتها الاستراتيجية.

أولًا: تعزيز الوحدة الأوروبية بشكل نسبي

رغم استمرار التباينات الداخلية داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أن التحديات التي فرضتها السياسات الأمريكية في عهد ترامب ساهمت في بعض اللحظات في تعزيز التماسك الأوروبي، إذ دفعت الدول الأعضاء إلى تنسيق مواقفها بشكل أكبر في مواجهة القرارات الأحادية الصادرة من واشنطن. وقد عزز ذلك، في بعض الملفات، الشعور الأوروبي بضرورة التحرك ككتلة واحدة بدل الاستجابة الفردية، مما دعم بصورة غير مباشرة فكرة الاتحاد الأوروبي كفاعل جيوسياسي أكثر استقلالًا.

ثانيًا: البحث عن دور عالمي مستقل لأوروبا

أدى تراجع اليقين بشأن القيادة الأمريكية التقليدية إلى فتح نقاش أوروبي واسع حول إمكانية اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور قيادي مستقل على الساحة الدولية. وقد تجلى ذلك في محاولات تعزيز الحضور الأوروبي في ملفات عالمية كبرى، مثل قضايا المناخ، والتجارة متعددة الأطراف، وإدارة الأزمات الدولية، حيث سعت أوروبا إلى تقديم نفسها كفاعل "موازن" في نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية.

هذا التحول لم يكن مجرد طموح سياسي، بل استجابة واقعية لإدراك متزايد بأن الفراغات القيادية في النظام الدولي لا يمكن أن تبقى دون استجابة، وأن أوروبا مطالبة بلعب دور أكثر فاعلية إذا أرادت الحفاظ على مكانتها العالمية.

ثالثًا: إعادة تشكيل طبيعة التحالفات المستقبلية

حتى بعد انتهاء ولاية ترامب، فإن الأثر الأعمق لحقبته يتمثل في التغير النفسي والسياسي داخل أوروبا تجاه الولايات المتحدة. فقد زرعت هذه المرحلة درجة من الحذر الاستراتيجي في العقل السياسي الأوروبي، جعلت من الصعب العودة إلى نموذج الثقة المطلقة السابق.

وبالتالي، أصبحت أوروبا تتعامل مع العلاقة مع الولايات المتحدة وفق منطق أكثر واقعية وبراغماتية، يقوم على إدارة المخاطر بقدر ما يقوم على إدارة التحالف، وعلى بناء قدرات ذاتية موازية بدل الاكتفاء بالاعتماد الكامل على الشريك الأمريكي.

الدلالة العامة للتحول

يكشف هذا التحول أن العلاقات الأمريكية-الأوروبية دخلت مرحلة جديدة لم تعد فيها الثقة تلقائية، بل أصبحت مشروطة وقابلة لإعادة التقييم المستمر. وهو ما يعني أن حقبة ترامب لم تكن مجرد لحظة سياسية عابرة، بل نقطة إعادة تعريف عميقة لطبيعة التحالف الغربي نفسه، ولحدود الاعتماد المتبادل داخل النظام الدولي المعاصر.

إرث ترامب وإعادة تشكيل الشراكة عبر الأطلسي

تمثّل حقبة دونالد ترامب نقطة تحوّل مفصلية في مسار العلاقات الأمريكية-الأوروبية، إذ لم تكن مجرد مرحلة من التوترات السياسية أو الخلافات الظرفية، بل لحظة كاشفة أعادت اختبار الأسس العميقة التي قامت عليها الشراكة عبر الأطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد كشفت هذه المرحلة، بوضوح غير مسبوق، عن قابلية هذه الشراكة للاهتزاز عندما تتغير الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة، وتتحول من منطق القيادة الجماعية للنظام الدولي إلى منطق "المصلحة الوطنية أولًا."

من خلال سياسة "أمريكا أولًا"، أحدث ترامب تحولًا جذريًا في بنية النظام الدولي القائم على التعددية، حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارات أحادية شملت الانسحاب من اتفاقيات دولية مركزية، مثل اتفاق باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني، إلى جانب إعادة صياغة قواعد التجارة الدولية عبر فرض رسوم جمركية على شركاء تقليديين، وفي مقدمتهم أوروبا. ولم تكن هذه الإجراءات مجرد أدوات اقتصادية أو تفاوضية، بل عكست رؤية أعمق لإعادة تعريف دور الولايات المتحدة في العالم وحدود التزامها تجاه النظام الدولي الذي أسهمت في بنائه.

وفي الجانب الأمني، أسهمت الانتقادات المتكررة لحلف الناتو، والضغوط المستمرة لرفع الإنفاق الدفاعي، والتلويح بإعادة تموضع القوات الأمريكية، في إحداث شرخ نفسي واستراتيجي داخل المعسكر الغربي، حيث تراجعت المسلّمات التاريخية حول ضمانة الأمن الأمريكي لأوروبا، لصالح حالة من التساؤل والقلق بشأن مدى استمرارية هذا الالتزام في المستقبل.

أولًا: ردود الفعل الأوروبية (من إدارة الأزمة إلى إعادة صياغة الذات)

لم تقف أوروبا موقف المتلقي السلبي لهذه التحولات، بل انقسمت ردود فعلها بين محاولات التكيف مع الواقع الجديد، ومساعٍ متزايدة لإعادة بناء أدواتها الذاتية. وقد أدركت العواصم الأوروبية تدريجيًا أن الاعتماد البنيوي على الولايات المتحدة لم يعد

كافيًا لضمان أمنها واستقرارها ومصالحها الاستراتيجية في عالم يتسم بتقلبات حادة في السياسات الأمريكية.

هذا الإدراك لم يبقَ نظريًا، بل ترجم إلى تحولات عملية في التفكير والسياسات، تمثلت في تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية، وتوسيع التعاون الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي، والبحث عن هوامش أوسع من الاستقلال في السياسة الخارجية والتكنولوجيا والطاقة. وهكذا بدأت أوروبا تنتقل من موقع "الشريك المعتمد" إلى موقع "الفاعل الذي يعيد تعريف اعتماده."

ثانيًا: الاستقلال الاستراتيجي كاتجاه تاريخي (من رد الفعل إلى مشروع طويل المدى)

أحد أبرز إرث حقبة ترامب يتمثل في تسريع بلورة مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي"، الذي لم يعد مجرد شعار سياسي، بل أصبح توجهًا استراتيجيًا يعكس رغبة متزايدة في تقليل الارتهان للقرار الأمريكي. وقد شمل هذا التوجه تطوير أدوات دفاعية أوروبية، وتعزيز التعاون الصناعي العسكري، وبناء قدرة أكبر على إدارة الأزمات دون الاعتماد الكامل على المظلة الأطلسية.

وفي هذا السياق، لم تعد أوروبا ترى في العلاقة مع الولايات المتحدة ضمانة مطلقة، بل شراكة مهمة لكنها قابلة لإعادة التقييم، تخضع لمعادلات السياسة الداخلية الأمريكية بقدر ما تخضع للثوابت الاستراتيجية المشتركة.

ثالثًا: الأثر طويل الأمد على النظام الدولي (من يقين التحالف إلى منطق إعادة التوازن)

يتجاوز إرث ترامب حدود العلاقات الثنائية بين واشنطن وبروكسل، ليطال بنية النظام الدولي ككل. فقد أسهم في تقويض فكرة "القيادة الغربية الموحدة"، وأدخل العلاقات عبر الأطلسي في مرحلة أكثر سيولة، تتسم بإعادة تعريف مستمرة لمفاهيم التحالف، والالتزام، والثقة.

ورغم محاولات الإدارات اللاحقة إعادة ترميم العلاقات، فإن الأثر الأعمق لحقبة ترامب يتمثل في التغير الذي حدث داخل الذهنية الأوروبية ذاتها، حيث لم يعد يُنظر إلى التحالف مع الولايات المتحدة باعتباره معطى ثابتًا، بل خيارًا استراتيجيًا يحتاج إلى إدارة مستمرة وتوازن دائم.

خلاصة

إن حقبة ترامب لم تكن مجرد مرحلة اضطراب في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، بل لحظة إعادة تأسيس غير معلنة لهذه العلاقات. فقد كشفت هشاشة المسلّمات القديمة، ودفعت أوروبا إلى إعادة اكتشاف ذاتها كفاعل دولي مستقل نسبيًا، قادر على التفكير خارج حدود الاعتماد التقليدي على الحليف الأمريكي.

وبذلك، فإن الإرث الحقيقي لهذه المرحلة لا يكمن في الأزمات التي صنعتها فقط، بل في التحولات العميقة التي أطلقتها، والتي ستظل ترسم ملامح الشراكة عبر الأطلسي لعقود قادمة، في عالم يتجه بثبات نحو مزيد من التعددية وعدم اليقين.

مسار متحول لشراكة صنعت النظام الدولي الحديث

تُعد العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية أحد الأعمدة المؤسسة للنظام الدولي المعاصر، بل إنها شكلت منذ القرن الثامن عشر أحد أهم محاور التفاعل السياسي والاستراتيجي والاقتصادي في العالم الحديث. وقد مرت هذه العلاقة بمسار طويل من التحول والتراكم، لم يكن خطيًا أو ثابتًا، بل اتسم بتداخلات معقدة بين التعاون والتنافس، وبين وحدة المصير واختلاف الأولويات.

فمنذ ما قبل استقلال الولايات المتحدة عام 1776، كانت العلاقة مع أوروبا محكومة بروابط تاريخية وثقافية وفكرية عميقة، إلا أن التحول الحقيقي في طبيعتها جاء لاحقًا، حين تحولت من علاقة حضارية ناشئة إلى شراكة دولية ذات طابع استراتيجي عالمي، أعادت تشكيل موازين القوى في النظام الدولي.

أولًا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

تأسيس النظام الأطلسي وبناء التحالف الغربي

مثّلت نهاية الحرب العالمية الثانية لحظة تأسيسية فاصلة في تاريخ العلاقات عبر الأطلسي، حيث خرجت الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة، في مقابل أوروبا مدمّرة بحاجة إلى إعادة بناء شاملة. وقد لعبت واشنطن دورًا محوريًا في إعادة إعمار أوروبا عبر "خطة مارشال"، التي لم تكن مجرد برنامج اقتصادي، بل مشروعًا استراتيجيًا لإعادة دمج أوروبا الغربية في منظومة غربية موحدة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

وفي هذا السياق، جاء تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليؤسس لمرحلة جديدة من التحالف المؤسسي الدائم، الذي ربط الأمن الأوروبي بالضمانة الأمريكية، ورسّخ فكرة "الأمن المشترك" في مواجهة التهديد السوفيتي. وهكذا تشكّل ما عُرف بالنظام الأطلسي، الذي أصبح حجر الزاوية في بنية النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانيًا: مرحلة الحرب الباردة

تحالف استراتيجي تحت ضغط التباينات

خلال الحرب الباردة، بلغ التعاون الأمريكي-الأوروبي ذروته في مواجهة الاتحاد السوفيتي، حيث تبلورت شراكة أمنية وسياسية غير مسبوقة هدفت إلى احتواء الشيوعية ومنع تمددها. غير أن هذه المرحلة، رغم قوتها الظاهرة، لم تكن خالية من التباينات، إذ بدأت تظهر اختلافات في الرؤى حول إدارة الأزمات الدولية، وحدود استخدام القوة، وطبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي.

ومع ذلك، ظلت هذه التباينات محكومة بسقف استراتيجي مشترك، جعل من التحالف الأطلسي إطارًا متماسكًا رغم الاختلافات الداخلية، قائمًا على إدراك متبادل بأن التهديد الخارجي يفوق أي خلافات داخلية.

ثالثًا: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

إعادة تعريف الدور والهوية الاستراتيجية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى دخول العلاقة عبر الأطلسي مرحلة جديدة أكثر تعقيدًا، حيث اختفى التهديد المركزي الذي كان يوحّد الطرفين، وبرزت أسئلة جوهرية حول جدوى واستمرارية التحالف. وقد دفعت هذه المرحلة إلى إعادة تقييم دور الناتو، خاصة مع توسع مهامه شرقًا، وتزايد التدخلات العسكرية خارج المجال الأطلسي.

كما ظهرت بوضوح قضية "تقاسم الأعباء"، إلى جانب تباينات متزايدة في تحديد الأولويات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا، ما كشف عن انتقال العلاقة من منطق الضرورة الوجودية إلى منطق الشراكة متعددة المصالح.

رابعًا: القرن الحادي والعشرون

العولمة وصعود التحديات المركبة

دخلت العلاقات الأمريكية-الأوروبية في القرن الحادي والعشرين مرحلة أكثر تعقيدًا، بفعل تحولات بنيوية في النظام الدولي، شملت صعود قوى عالمية جديدة، وتفاقم التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب، والأزمات المالية، وتغير المناخ، إضافة إلى التحولات التكنولوجية المتسارعة.

وقد فرضت هذه التحديات إعادة صياغة طبيعة العلاقة، حيث لم يعد التهديد الخارجي الموحد كافيًا لضمان التماسك، بل برزت تباينات داخلية حول كيفية إدارة النظام العالمي، ما دفع أوروبا تدريجيًا إلى تبني خطاب "الاستقلالية الاستراتيجية"، في مقابل تراجع نسبي في مركزية الاهتمام الأمريكي بالشأن الأوروبي لصالح أولويات عالمية أوسع.

تكشف هذه المسيرة التاريخية أن العلاقة الأمريكية-الأوروبية لم تكن يومًا علاقة ثابتة أو جامدة، بل كانت نظامًا ديناميكيًا يتجدد باستمرار وفقًا لتحولات البيئة الدولية وتغير موازين القوى. فقد انتقلت هذه العلاقة من شراكة تأسيسية أعادت بناء أوروبا بعد الحرب، إلى تحالف أمني خلال الحرب الباردة، ثم إلى علاقة أكثر تعقيدًا وتعددًا في المصالح في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية.

وفي هذا السياق، يمكن فهم التحولات المعاصرة ليس كأزمات عابرة، بل كجزء من عملية تاريخية أعمق لإعادة تعريف موقع كل طرف داخل النظام الدولي، وحدود الاعتماد المتبادل بينهما في عالم يتجه بثبات نحو مزيد من التعددية وعدم اليقين.

تقييم حالة العلاقات الحالية ومستقبل التحالف

شراكة استراتيجية بين الاستمرارية وإعادة التشكيل

تتسم العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، حيث لم تعد تُختزل في ثنائية التحالف المتماسك أو الخلاف الحاد، بل أصبحت أقرب إلى شراكة استراتيجية ديناميكية تتأرجح بين التعاون الوثيق في ملفات، والتباين في ملفات أخرى. ورغم استمرار الناتو بوصفه الركيزة الأمنية الأساسية للغرب، إلا أن طبيعة هذه الركيزة أصبحت أكثر مرونة وأقل تلقائية مما كانت عليه في العقود السابقة.

فمن جهة، لا يزال التحالف الأطلسي يشكل إطارًا ضروريًا لإدارة التحديات الأمنية التقليدية، وفي مقدمتها التهديدات الروسية، إضافة إلى الأزمات الإقليمية ذات البعد العسكري. ومن جهة أخرى، تتزايد التباينات بين الطرفين في عدد من القضايا الحيوية، مما يعكس تحولات بنيوية في أولويات كل طرف.

ومن أبرز هذه التحديات:

- **تباين الأولويات الاستراتيجية**: حيث تختلف مقاربات الولايات المتحدة وأوروبا تجاه قضايا مثل الصين، والتجارة العالمية، والتغير المناخي، وإدارة النظام الدولي .
- **تقاسم الأعباء داخل الناتو:** إذ لا تزال مسألة الإنفاق الدفاعي وتوزيع المسؤوليات الأمنية مصدر نقاش دائم بين الجانبين .
- **تعاظم النزعة الاستقلالية الأوروبية:** حيث تسعى أوروبا إلى تطوير قدرة أكبر على اتخاذ القرار المستقل في بعض الملفات الاستراتيجية .
- **التحولات السياسية الداخلية:** مثل صعود التيارات الشعبوية أو القومية، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرار التوجهات الخارجية في كلا الجانبين .

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تلغي مركزية التحالف، بل تعيد تشكيله ضمن إطار أكثر واقعية وبراغماتية، يقوم على إدارة التوازنات بدل الاعتماد على الانسجام الكامل.

مستقبل التحالف الأطلسي

من التحالف التقليدي إلى الشراكة متعددة المستويات

رغم التوترات، يظل مستقبل التحالف الأمريكي-الأوروبي قائمًا على أساس الحاجة المتبادلة، خصوصًا في ظل التحديات العالمية المعقدة مثل تغير المناخ، والأمن السيبراني، والأوبئة، وصعود التهديدات العابرة للحدود. هذه القضايا لا يمكن لأي طرف مواجهتها منفردًا، ما يجعل التعاون الاستراتيجي ضرورة لا خيارًا.

غير أن استمرارية هذا التحالف ستتطلب إعادة تعريف أدواره، ليس فقط على مستوى تقاسم الأعباء، بل أيضًا على مستوى فهم أعمق لطبيعة النظام الدولي الجديد، الذي لم يعد يسمح بنموذج "المركز الواحد" أو الاعتماد الأحادي، بل يدفع نحو نماذج أكثر تشابكًا وتعددية.

توصيات

في ضوء ما كشفت عنه الدراسة من تذبذب التحالفات الغربية، وتحوّل العلاقة الأمريكية-الأوروبية من "تحالف صلب" إلى "شراكة مشروطة"، يمكن استخلاص جملة من التوصيات التي تعين القارئ المسلم على بناء وعيٍ راشد، والتعامل مع الواقع الدولي بميزان دقيق:

أولًا: التحرر من وهم الثقة المطلقة في التحالفات الدولية

أثبتت التجربة أن الولايات المتحدة، رغم عمق تحالفها التاريخي مع أوروبا، لم تتردد في ممارسة الضغوط أو تجاوز مصالح حلفائها عند تعارضها مع أولوياتها. وهذا يعني أن من لم تحفظ له واشنطن حق التحالف الطويل، لن تكون أكثر وفاءً لغيره. وعليه، ينبغي للمسلم أن يتجاوز النظرة الساذجة التي تبني المواقف على وعود القوى الكبرى، وأن يدرك أن العلاقات الدولية تُحكمها المصالح لا المبادئ.

ثانيًا: فهم العالم من منظور المصالح لا الشعارات

ما يظهر من شعارات كـ"الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" كثيرًا ما يتراجع أمام اعتبارات القوة والاقتصاد والأمن. لذا فوعي المسلم يجب أن يتأسس على قراءة واقعية للمشهد، تميّز بين الخطاب المعلن والسلوك الفعلي، وتدرك أن التوازنات الدولية تتغير بتغير المصالح لا بثبات القيم المعلنة.

ثالثًا: استيعاب التحول نحو نظام متعدد الأقطاب

يشهد العالم انتقالًا تدريجيًا من هيمنة قطب واحد إلى تعددية قطبية، مع صعود قوى كبرى منافسة. هذا التحول يفتح مجالات أوسع للحركة والمناورة، ويقلل من قدرة

طرف واحد على فرض إرادته. ومن هنا، فإن وعي المسلم يجب أن يتجه إلى فهم هذه التعددية واستثمارها، بدل الارتهان لطرف واحد.

رابعًا: بناء الاستقلال في التفكير والموقف

كما بدأت بعض الدول الأوروبية تبحث عن "استقلال استراتيجي" نسبي، فإن الأولى بالمسلم أن يسعى إلى استقلال فكري وسياسي، يجنّبه التبعية في الرؤية والتحليل. فالتبعية في الفهم أخطر من التبعية في القرار، لأنها تُنتجه وتبرره.

خامسًا: إدراك أهمية الإعداد الشامل لا انتظار التحولات

التحولات الدولية وحدها لا تصنع نهضة، بل تفتح نوافذ لمن هو مستعد. لذلك فدور المسلم لا يقتصر على "انتظار لحظة تاريخية"، بل يتمثل في:

- بناء العلم والمعرفة لتعزيز عوامل القوة في نفسه وفي أمته.
- ترسيخ الوعي السياسي الناضج واللائق.
- تطوير القدرات الاقتصادية والتقنية وكل ما يصنع استقلالية وقوة قدر المستطاع.
- الإسهام في صناعة الوعي بفهم طبيعة الصراع والأطراف الحاضرة فيه.

فالأمم لا تنهض بالفراغ، بل بالإعداد المتدرج الذي يستثمر الفرص حين تتهيأ.

سادسًا: الجمع بين التوكل والأخذ بالأسباب

التوكل الحقيقي لا يعني الركون أو التواكل، بل الجمع بين الثقة بالله عز وجل وبذل الوسع في الفعل. ومع تعقّد الواقع الدولي، يصبح هذا التوازن ضرورة: عملٌ واعٍ في الواقع، وثقةٌ بأن تدبير الله تعالى فوق كل تدبير.

سابعًا: قراءة التاريخ لاستخلاص السنن

ما تكشفه هذه الدراسة ليس حدثًا مرحليًا، بل تجلٍّ لسنن متكررة في العلاقات الدولية: صعود قوى وأفول أخرى، وتحولات في التحالفات. والوعي بهذه السنن يمنح المسلم قدرة على فهم الحاضر واستشراف المستقبل دون انخداع بالمظاهر المؤقتة.

خلاصة التوصيات

إن المرحلة الراهنة ليست مرحلة اتكال على تحولات الآخرين، بل مرحلة بناء داخلي واعٍ يستفيد من تغيّر موازين القوى دون أن يرتهن لها. فالمسلم الذي يجمع بين الوعي، والاستقلال، والإعداد والجمع – بفهم لائق لواقعه والتحديات التي تعترض صعوده –، هو الأقدر على تحويل هذه التحولات من مجرد أحداث عالمية إلى فرص حقيقية للنهوض.

الخاتمة

في المحصلة، تكشف التحولات التي فرضتها سياسة "أمريكا أولًا" عن مرحلة مفصلية في مسار العلاقات الأمريكية-الأوروبية. فهذه المقاربة، التي أعادت تعريف أولويات واشنطن على أساس المصلحة الوطنية الضيقة، وضعت الشراكة عبر الأطلسي أمام اختبار حقيقي: إما الاستمرار كتحالف استراتيجي متماسك، أو التحول إلى علاقة أكثر براغماتية وأقل التزامًا.

ورغم تنامي المخاوف الأوروبية من نزعة أمريكية نحو الانفراد بالقرار، فإن المؤشرات تفيد بأن سياسة "أمريكا أولًا" قد تنزلق، نظريًا وعمليًا، إلى صيغة "أمريكا وحدها". غير أن هذا المسار، وإن بدا جذابًا على المدى القصير، ليس بلا كلفة، ولا يُرجّح أن يكون مستدامًا على المدى البعيد، نظرًا لتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية بين الجانبين، واستمرار الحاجة المتبادلة في مواجهة التحديات العالمية، من صعود القوى المنافسة إلى إدارة الأزمات الدولية المعقدة.

في المقابل، تدفع هذه التحولات أوروبا إلى تسريع مسار تعزيز استقلالها الاستراتيجي، عبر بناء قدرات دفاعية واقتصادية تقلل من الاعتماد على واشنطن، دون أن يصل ذلك إلى حد القطيعة، بل إلى إعادة توازن العلاقة على أسس أكثر ندية وواقعية.

وعليه، فإن مستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية لن يُحسم بخيار القطيعة أو التبعية، بل بإعادة صياغة الشراكة بما ينسجم مع تحولات النظام الدولي. فبين ضغوط "أمريكا أولًا" وطموحات "أوروبا المستقلة"، يظل السيناريو الأرجح هو استمرار التحالف، ولكن بصيغة جديدة، أقل يقينًا وأكثر خضوعًا لمعادلات المصالح المتغيرة، وربما أقرب إلى إعادة التموضع داخل نظام دولي يتجه تدريجيًا نحو التعددية القطبية، رغم محاولات واشنطن الحفاظ على موقعها المهيمن.

الملاحق

الجداول الزمنية للعلاقات الأمريكية-الأوروبية

تطورت العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا عبر تاريخ طويل من التعاون والتحديات، متأثرة بالأحداث العالمية والتحولات السياسية والاقتصادية. يوضح الجدول الزمني التالي أبرز المحطات في هذه العلاقات:

الحدث الرئيسي	السنة
بدأت العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) بزيارة دبلوماسيين أمريكيين.	1953
إعلان عبر الأطلسي (Transatlantic Declaration) الذي أضفى طابعًا رسميًا على التعاون بين الولايات المتحدة والمجتمعات الأوروبية.	1990
أجندة عبر الأطلسي الجديدة (New Transatlantic Agenda) التي وسعت نطاق التعاون ليشمل التجارة والتحديات العالمية.	1995
أزمة حرب العراق، التي أدت إلى توتر كبير في العلاقات، خاصة مع فرنسا وألمانيا لرفضهما دعم الغزو.	2003
بدء مفاوضات الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي (TTIP)، والتي توقفت لاحقًا.	2013
فترة إدارة ترامب، التي شهدت توترات تجارية (مثل تعريفات الصلب والألومنيوم) وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات دولية مثل اتفاق باريس النووي.	2017-2021
إدارة بايدن: تأسيس مجلس التجارة والتكنولوجيا (TTC) وحل نزاع بوينغ-إيرباص.	2021
الغزو الروسي لأوكرانيا، مما أدى إلى تنسيق غير مسبوق بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن العقوبات والمساعدات العسكرية.	2022
بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي 1.5 تريليون دولار، بزيادة 5.7% عن عام 2023.	2024

خرائط التحالفات والتجارة

تُظهر خرائط التحالفات والتجارة الشبكة المعقدة من العلاقات التي تربط الولايات المتحدة وأوروبا، يمكن وصف الجوانب الرئيسية للتحالفات والعلاقات التجارية على النحو التالي:

التحالفات

تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الركيزة الأساسية للتحالف الأمني بين الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية. يوفر الناتو إطارًا للدفاع الجماعي والتعاون العسكري، مما يضمن الاستقرار الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، تشارك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منتديات متعددة الأطراف مثل مجموعة السبع (G7) ومجلس التجارة والتكنولوجيا (TTC)، التي تعزز التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة.

التجارة

تُعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكبر شريكين تجاريين في العالم. يمثل الاتحاد الأوروبي 13.7% من واردات الولايات المتحدة، بينما تُعد الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لصادرات الاتحاد الأوروبي. تشمل القطاعات الرئيسية للتجارة الكيماويات، الآلات، ومعدات النقل. يمتد التأثير الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة ليشمل استثمارات ضخمة تدعم ملايين الوظائف الأمريكية.

تقرير تحليلي: الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في أزمة إيران 2026

تعد أزمة "حرب إيران 2026" نقطة تحول جوهرية في العقيدة العسكرية والأمنية الأوروبية. فبينما كانت الحروب السابقة في العراق وأفغانستان تتسم بالتبعية شبه الكاملة للقيادة الأمريكية، أظهرت الأزمة الحالية نضجاً في مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي". يسلط هذا التقرير الضوء على الفوارق الجوهرية في المساهمات العسكرية الأوروبية وتأثير الأزمة على خطوط الإمداد الحيوية.

أولاً: مقارنة المساهمات العسكرية (العراق، أفغانستان، وإيران 2026)

يعكس الجدول التالي التحول في الموقف الأوروبي من المشاركة الهجومية إلى الدفاع عن المصالح السيادية المستقلة.

وجه المقارنة	حرب أفغانستان (2001)	حرب العراق (2003)	أزمة إيران (2026)
الدافع الرئيسي	تضامن أطلسي (المادة 5).	انقسام سياسي حاد.	حماية المصالح السيادية (طاقة، ملاحة).
طبيعة الدور	هجومي/بناء دولة.	مشاركة رمزية/هجومية.	دفاعي بحري وجوي مستقل.
القيادة والسيطرة	قيادة أمريكية (NATO).	قيادة أمريكية (التحالف).	تنسيق أوروبي مستقل (EU).
الاستقلال الاستراتيجي	منخفض جداً.	منخفض.	مرتفع جداً.

"إن الاستقلال الاستراتيجي ليس مجرد شعار، بل هو القدرة على حماية قيمنا ومصالحنا عندما تتعارض مع القوى العظمى".

مقتبس من النقاشات الأوروبية حول أزمة 2026.

ثانياً: خريطة التأثير وخطوط الإمداد

أدت الأزمة إلى تهديد مباشر لخطوط الإمداد الأوروبية، مما استدعى تحركاً عسكرياً "دفاعياً" لحماية ممرات الطاقة وتأمين الحدود من موجات نزوح محتملة.

القواعد العسكرية المتأثرة:

1. **قاعدة رامشتاين (ألمانيا):** استمرت كمركز تنسيق لوجستي، لكن مع قيود على استخدامها في العمليات الهجومية.
2. **قبرص**: تحولت إلى "حصن دفاعي" للاتحاد الأوروبي بعد تعرضها لهجمات طائرات مسيرة إيرانية.
3. **قواعد الخليج**: أدت الضربات الإيرانية الانتقامية إلى إعادة تقييم أوروبية لمدى فاعلية المظلة الأمنية الأمريكية في المنطقة.

ثالثاً: الاستنتاجات الاستراتيجية

- **التحول نحو "الدفاع الجماعي الذاتي":** أثبتت أزمة 2026 أن أوروبا لم تعد تكتفي بالدعم السياسي، بل أصبحت قادرة على نشر أصول عسكرية لتأمين مضيق هرمز وشرق المتوسط بشكل مستقل.
- **تجنب "فخ التغيير"**: على عكس العراق، رفضت أوروبا الانخراط في أهداف "تغيير النظام"، مركزةً على الاستقرار الإقليمي لمنع أزمات الطاقة واللاجئين.
- **تصدع الثقة في المظلة الأمريكية**: أدت الهجمات على القواعد في الخليج إلى قناعة أوروبية بضرورة بناء منظومة دفاعية قارية لا تعتمد كلياً على الردع الأمريكي.

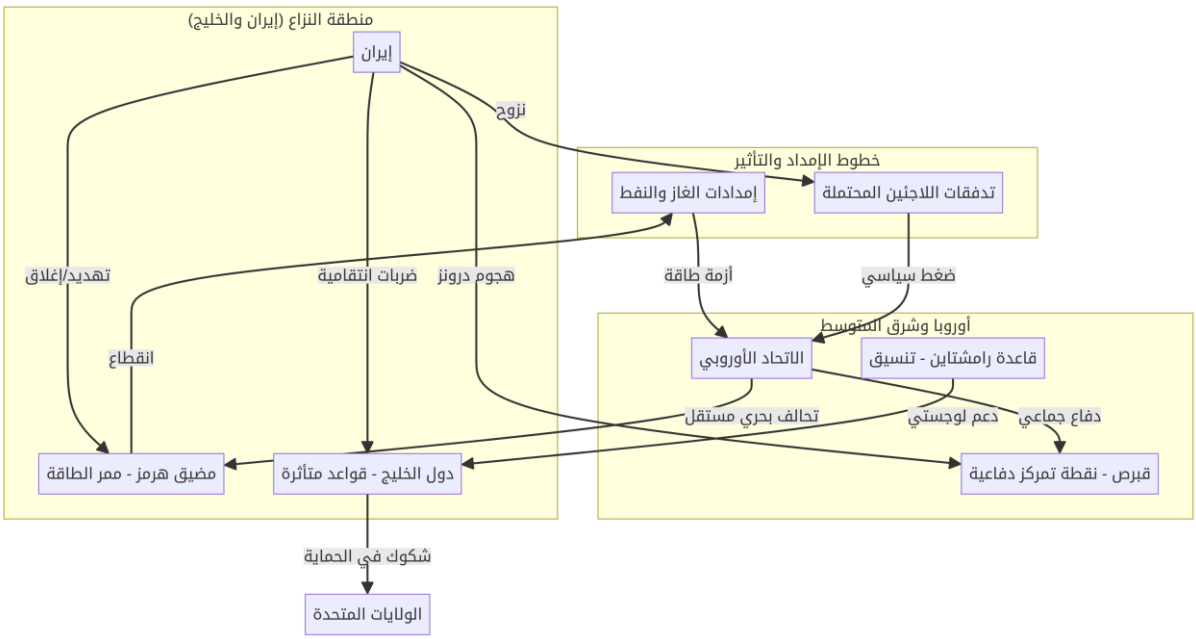
منطقة النزاع (إيران والخليج)
إيران
نزوح
خطوط الإمداد والتأثير
إمدادات الغاز والنفط
تدفقات اللاجئين المحتملة
تهديد/إغلاق
ضربات انتقامية
هجوم درونز
أزمة طاقة
ضغط سياسي
أوروبا وشرق المتوسط
الاتحاد الأوروبي
قاعدة رامشتاين - تنسيق
انقطاع
تحالف بحري مستقل
دعم لوجستي
دفاع جماعي
مضيق هرمز - ممر الطاقة
دول الخليج - قواعد متأثرة
قبرص - نقطة تمركز دفاعية
شكوك في الحماية
الولايات المتحدة

المراجع

الكتب والدراسات الأكاديمية

Aggestam, L., & Hyde-Price, A. (2019). Double trouble: Trump, transatlantic relations and European strategic autonomy. Journal of Common Market Studies.

Alcaro, R. (2021). Europe's defence of the Iran nuclear deal: Less than a success, more than a failure. The International Spectator.

Chollet, D., & Goldgeier, J. (2008). America between the wars: From 11/9 to 9/11. PublicAffairs.

Cowles, M. G., & Egan, M. (2012). The evolution of the transatlantic partnership. Istituto Affari Internazionali.

Eran, O., Rosner, Y., & Oreg, R. (2018). EU-US relations in the Trump era. Institute for National Security Studies.

Görgen, A. (2021). US-EU relations in the Trump era: Quest for autonomy in Europe. Journal of Graduate School of Social Sciences.

Hanhimäki, J., Schoenborn, B., & Zanchetta, B. (2012). Transatlantic relations since 1945: An introduction. Routledge.

Kagan, R. (2003). Of paradise and power: America and Europe in the new world order. Knopf.

Löfflmann, G. (2019). America first and the populist impact on US foreign policy. Survival.

Lundestad, G. (2003). The United States and Western Europe since 1945: From empire by invitation to transatlantic drift. Oxford University Press.

Retter, L., et al. (2021). European strategic autonomy in defence. RAND Corporation.

Riddervold, M., & Newsome, A. (2020). EU-US relations in times of crises. In The Palgrave handbook of EU crises.

Schneider-Petsinger, M. (2019). US–EU trade relations in the Trump era: Which way forward? Chatham House.

Stelzenmüller, C. (2019). Hostile ally: The Trump challenge and Europe’s inadequate response. Brookings Institution.

المقالات والتقارير الرسمية

AmCham EU. (2026). The transatlantic economy 2026.

Council on Foreign Relations. (n.d.). Creation of NATO.

European Parliament Research Service (EPRS). (2017). Paris Agreement: United States withdrawal.

European Parliament Research Service (EPRS). (2022). Setting the table: More than half a century of US-EU relations.

European Union. (n.d.). EU trade relations with the United States.

NATO. (n.d.). A short history of NATO.

NATO. (n.d.). Founding treaty.

NATO. (n.d.). The North Atlantic Treaty.

Office of the Historian, U.S. Department of State. (n.d.). 1784–1800: The diplomacy of the early republic.

Office of the Historian, U.S. Department of State. (n.d.). Monroe Doctrine, 1823.

Office of the Historian, U.S. Department of State. (n.d.). Marshall Plan, 1948.

Office of the Historian, U.S. Department of State. (n.d.). Lend-Lease Act (1941) https://history.state.gov/milestones/1937-1945/lend-lease

United Nations. (n.d.). History of the United Nations

https://www.un.org/en/about-us/history-of-the-un

U.S. Mission to the European Union. (n.d.). History.

White House. (2025, July 28). The United States and European Union reach massive trade deal.

المقالات البحثية والتحليلية

Gordon, P. H. (2003, February 24). The crisis in the alliance. Brookings Institution.

Riddervold, M., Rosén, G., & Greenberg, J. R. (2026). Introduction: Populism and the future of transatlantic relations. ECPS.

Strategic Analysis. (2001). US-European relations in the post-Cold War era, 25(1), 125–139.

The Atlantic Council. (2004, December 1). The post-9/11 partnership: Transatlantic cooperation against terrorism.

TEPSA. (2026, February 27). The European quest for autonomy at a time of shifting paradigms.

University of Illinois Urbana-Champaign. (2026, March 23). How has political populism affected transatlantic relations?

CSIS. (2024, November 8). The United States now wants European strategic autonomy.

European Commission. (n.d.). EU–US Trade and Technology Council. Retrieved from https://commission.europa.eu/

U.S. Department of State. (n.d.). U.S.–EU Trade and Technology Council (TTC). Retrieved from https://www.state.gov/

U.S. Department of State. (2024, April 8). U.S.–EU Joint Statement of the Trade and Technology Council. Retrieved from https://www.state.gov/

The White House. (2025, July 28). Fact sheet: The United States and European Union reach massive trade deal. Retrieved from https://www.whitehouse.gov/

The White House. (2025, August 21). Joint statement on a United States–European Union framework on an agreement on reciprocal, fair, and balanced trade. Retrieved from https://www.whitehouse.gov/

AmCham EU. (2026, March 16). The transatlantic economy 2026. Retrieved from https://www.amchameu.eu/

TEPSA. (n.d.). Recommendations for the future of European strategic autonomy. Retrieved from https://www.tepsa.eu/

Reuters. (2026). France's position in the Middle East is defensive, Macron says. Retrieved from https://www.reuters.com/

Reuters. (2026). Germany's Merz: We do not want NATO to split over U.S.–Iran war. Retrieved from https://www.reuters.com/

The New York Times. (2026). Spain denies U.S. military use of its bases for Iran attack. Retrieved from https://www.nytimes.com/

PBS NewsHour. (2026). Spain denies cooperating with U.S. military operations in Middle East. Retrieved from https://www.pbs.org/

The Irish Times. (2026). NATO split over U.S. access to European bases. Retrieved from https://www.irishtimes.com/

The Times of Israel. (2026). Germany’s Merz says Iran war is root cause of economic problems. Retrieved from https://www.timesofisrael.com/

The Jerusalem Post. (2026). Iran war opens new rifts between Washington and Europe. Retrieved from https://www.jpost.com/

المراجع العربية

الجاسور، ن. ع. (تأثير الخلافات...): الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور نشر هذا الكتاب عن دار مجدلاوي عام 2004.

سهيل، م. م. (2022). العلاقات الأمريكية-الأوروبية بعد الحرب الباردة. المجلة السياسية والدولية، (50).

سليم، م. ا. (تحليل السياسة الخارجية): هذا الكتاب المرجعي للدكتور محمد السيد سليم صدرت طبعته الأشهر عن مكتبة النهضة المصرية عام 1998.

منيف، علي محمد. (2021). الولايات المتحدة الأمريكية وتحديات ما بعد الحرب الباردة [أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية]. منشور على منصة ResearchGate.

حمد، جواد (2021). العلاقات الأورومتوسطية في ظل التنافس الأمريكي الصيني. مركز دراسات الشرق الأوسط.

مركز وصل للبحوث والدراسات